جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

تحديات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية

تخصص: قانون إداري

من إعداد الطالب:

- بن سالم عبد الباسط

-تحت إشراف:

د/ غنيمي طارق

أعضاء لجنة المناقشة:

- د/ دريدر مالكي	جامعة البويرة	رئيسًا
- د/ غنيمي طارق	جامعة البويرة	مشرفًا ومقررا
- أ/ مزهود حكيم	جامعة البويرة	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

كلمة شكر

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه حمدا كثيرا طيبا يوافي نعمه وقفنا إليه من

إتمام هذا العمل

وبلوغ هذه الدرجة فكل من فضله وجوده وكرمه

ثم نتوجه بالشكر إلى الأستاذ الفاضل:

"**الدكتور غنيمي طارق**"

والشكر موصول كذلك للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه

المذكرة .

جزاهم الله بخير وأمدهم بالصحة والعافية.

عبد الباسط

إهداء

أهدي ثمرة عملي إلى والدي الذي لم يبخل علي يوما بشيء وإلى والدتي الغالية طيب الله اثرها واللذان أدعو الله عز وجل أن يبقيهما ذخرا لنا ولا يحرمنا ينابيع حنانهما: أبي وأمي الغاليين.

إلى إخوتي وأخواتي من كانوا عونا لي في رحلتي بحثي

إلى العائلة الكريمة التي ساندتي ولاتزال

إلى كل أصدقائي ومن ساعدني، وكان به دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة سائلا الله عز وجل أن يجزي الجميع خير جزاء في الدنيا والآخرة.

عبد الباسط

مقدمة

مقدّمة:

يلبي جسم الإنسان معظم احتياجاته الحيوية عن طريق الغذاء، مع اختلاف الأفراد في هذه الاحتياجات وتباينهم، فالغذاء أحد العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على صحة ورفاهية الإنسان، وله أيضا تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. وعلى ما سبق، فإن فكرة تحقيق الأمن الغذائي المستدام تعتلي صدارة الاهتمام الدولي باعتباره من أهم التحديات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، تحديات تستلزم اتخاذ إجراءات على المستويين الوطني والعالمي للتعامل معها وذلك لضمان توفير الغذاء بطريقة مستدامة للأجيال الحالية ودون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية.

يعتبر الأمن الغذائي في الجزائر أحد أوليات الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، نظرًا لارتباطه بالسيادة. وعلى الرغم من ما تتميز به الجزائر من مقومات في الإنتاج الزراعي ووفرة الموارد بشرية، إلا أنها تعاني من ظروف وتحديات خانقة تحد من قدراتها الإنتاجية، ما يجبرها على الاستيراد ويعرضها للتبعية الأجنبية، لذا يبدو لزاما على الجزائر مواجهة هذه التحديات في ظل كل التغيرات الإقليمية والبيئية والدولية الراهنة، وأيضا تبني سياسات فعالة تدعم تحقيق تنميتها بشكل مستدام وكذلك توظيف جميع الفاعلين الرئيسين لتحقيق امنها الغذائي.

-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع دراستنا للأمن الغذائي المستدام في جزائر فيما يلي:

- أن موضوع الأمن الغذائي المستدام أمر ضروري ومُلح لضمان استدامة الحياة وتحقيق التنمية الشاملة والعادلة لجميع شعوب العالم.
- أن موضوع الأمن الغذائي المستدام من أهم الموضوعات المعاصرة التي تحظى بالاهتمام على المستوى العالمي والمحلي، وكذا يجذب المهتمين بشأن الغذاء والباحثين عن الحلول العملية.
- أن للأمن الغذائي المستدام تأثيرا كبيرا ودورا على الاستقرار بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

إضافة إلى ذلك، كثرة التحديات التي يواجها تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والعالم وسياسات المتبعة لمواجهتها.

- أسباب اختيار الموضوع:

أ-الأسباب الذاتية:

رغبتي في دراسة هذا الموضوع باعتبار أثره الكبير على المجتمع والعالم من حولنا، حيث يتعلق بقضية لها عدة أبعاد أرغب في تحليلها ومساهمة في فهمها من خلال مذكرتي.

ب-الاسباب الموضوعية:

- يعتبر موضوع الأمن الغذائي قضية حيوية توثر على ملايين البشر حول الأرض، وتحليلها وفهمها يمكن أن يساهم في تطوير الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيقه.
- البحث عن التّحديات السياسية والبيئية وغيرها من التحديات التي قد تواجه الدول الساعية لضمان أمنها الغذائي لمواطنيها ومدى فعالية السياسات المتبعة في حلها.

- أهداف الموضوع:

تتطلع هاته الدراسة من خلال نطاقها الموضوعي، وفي ظل الاستطاعة العلمية للطالب لبلوغ عدة أهداف، يمكن ذكرها باختصار في النقاط التالية:

1- التعرف على مختلف المفاهيم العامة للأمن الغذائي والمصطلحات المشابه له.

2- تسليط الضوء على الوضع الحالي للأمن الغذائي وتحديد العوامل المؤثرة فيه ومرتكزاته التي يقوم عليها.

3- التعرف على العلاقة بين الأمن الغذائي المستدام والبيئة ومظاهر التدهور البيئي وتغيرات المناخية ومدى أثر هذه الأخيرة عليه.

4- التطرق لمختلف التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي والاستراتيجيات المتبعة لتعزيز الإنتاج الغذائي ومواجهة هذه التحديات.

- إشكالية الموضوع:

مامدى تأثير العوامل البيئية على قدرة الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي؟

- منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التركيز على المنهج الوصفي لاستعراض وشرح المفاهيم الأساسية لموضوع الأمن الغذائي، بينما تم الاعتماد على المنهج التحليلي، وذلك من خلال استقراء محتوى الدراسات والأبحاث والمقالات والكتب ذات الصلة في مجال الأمن الغذائي والبيئة والتنمية المستدامة، بهدف فهم وتحليل المفاهيم والنتائج السابق في هذا المجالات.

وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد استدعت طبيعة الموضوع تقسيمه بعد المقدمة إلى فصلين: تناولت في الفصل الأول المدخل المعرفي للأمن الغذائي، أما في الفصل الثاني، فتطرقت إلى تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والاستراتيجيات المتبعة للتصدي له .

الفصل الأول

مدخل معرفي للأمن الغذائي

الفصل الأول

المدخل معرفي للأمن الغذائي

أصبح تحقيق الأمن الغذائي من أهم المسائل التي تواجه الدول، والتي سببت هاجسا يؤرق الحكومات، نظرا لكونه شرط أساسيا لاستقرار المجتمعات، وفي ظل الاحداث العالمية والتغيرات الاقتصادية الحالية، وما تطرحه من رهانات وتحديات على جل الدول، جعل من الأمن الغذاء المبتغى الأول للتحقيق، سواء كان عن طريق الإنتاج أو اللجوء للاستيراد. حيث بات الأمن الغذائي عنصر أساسي لرفاهية البشر.

لقد تعدد مفاهيم الأمن الغذائي على مدار العقود، وتم تعريفه من عدة جوانب، سواء من جانب لغوي وفقهي أو من قبل المنظمات الدولية، ومع تعدد هذه التعاريف اختلفت وجهات النظر. إلا أن هذا الاختلاف ليس جوهريا، أضف على ذلك تعدد العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي، من ركائز يقوم عليها هذا الأخير إلى عوامل ساهمت في انعدام الأمن الغذائي، من عوامل طبيعية والديمغرافية، وصولا إلى عوامل سياسية ومالية.

ومن أجل تقييم وقياس مدى تحقيق الأمن الغذائي توجب وجود مؤشرات، هذه المؤشرات تعكس وضعية الغذاء لأي دولة، تقوم على أساس كوفرة السلع وكذا سلامة الغذاء وغيرها من المؤشرات، كما ينظر لقضية للأمن الغذائي من عدة جوانب، حيث تمتد علاقة الأمن الغذائية في كل المجالات ذات الصلة بنشاطات الإنسان المختلفة من البعد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

تطرقت في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي في المبحث الأول، ثم إلى مؤشرات الأمن الغذائي وأبعاده في المبحث الثاني.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

يعتبر موضوع الأمن الغذائي قضية أساسية في الحياة اليومية لأي مجتمع، ويأخذ الأهمية القصوى في كل الأوقات، حيث يعتبر الغذاء سلعة ضرورية للأفراد، يقع على عاتق الحكومات توفيرها لهم بكمية وكيفية ملائمة، وكذلك بأسعار اقتصادية تناسب جميع الفئات وكذا كونه سلعة استراتيجية ينطوي على أبعاد أمنية أخرى. لقد تعددت الدراسات حول مفهوم الأمن الغذائي، لما له من أهمية كبيرة نظرا لكونه مطلب اجتماعي ملح يتوجب تحقيقه وكذلك لكونه يشكل تحديا اقتصاديا لكل الدول خاصة النامية منها، فمع وجود مقومات الأمن الغذائي من الإمكانيات الفلاحية وتعدد الأراضي الزراعية والتكنلوجيا الممتلكة وإدارة رشيدة إلى ان بعض العوامل يمكن ان تأثر سلبيا على قدرة إنتاج الغذاء.

من خلال هذا المبحث تطرقت إلى ماهية الأمن الغذائي في المطلب الأول وفي المطلب الثاني مقومات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة عليه.

المطلب الاول

ماهية الأمن الغذائي

يمكن اعتبار الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة وحديثة الأثر، فمنذ ظهور المصطلح في سبعينات القرن الماضي، شاع استخدامها في الدول النامية. وقد أعطيت للأمن الغذائي عدة تعاريف مختلفة بحسب رؤى مفكريها، إذ يرى البعض أنها مشكلة عالمية تجد حلا لها في توفير كميات من الغذاء السليم والصحي لإطعام سكان العالم، ويعتبرها البعض الأخر مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشيطة.

وعليه بسبب تباين نظرتهم تجاه قضية الأمن الغذائي فإن للأمن الغذائي عدة تعاريف سواء من اللغة أو من الفقهاء والمنظمات الدولية سأطرق لها فيما يلي.

الفرع الأول: الأمن الغذائي لغة واصطلاحا

كما تطرقت سابقا، فإن للأمن الغذائي عدة تعاريف نجد منها التعريف اللغوي، وهذا الأخير لا يعرفه بشكل مباشر بل يعرفه جزئيا. حيث نجده قد عرف الأمن منفردا والغذاء منفردا هو الآخر. ومنه يمكن استنتاج تعريف لغوي للأمن الغذائي. أما بالنسبة للتعاريف الاصطلاحية، فنجد الفقهاء قد تطرقوا له وأيضا المنظمات الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي. فقد قدمت تعاريفا خاصة وكذا ميزت الأمن الغذائي عن باقي المفاهيم الأخرى المتشابهة والمتداخلة.

ومنه يمكن تقسيم هذا الفرع إلى:

أولا: تعريف الأمن الغذائي لغة:

1: الأمن في لغة:

الأمن في اللغة هو الطمأنينة وعدم الخوف، سَلِم وأَمِن الشَرْ، يقال يعيش في أمن أي في طمأنينة ويسر[1].

2: الغذاء في لغة:

هو كل ما يتعلق بالطعام الذي يجمع كل العناصر الضرورية لحيات الكائن، والذي يتعاطاه الإنسان وباقي المخلوقات يوميا لاستعادة الطاقة ومد القوة اللازمة لتنفيذ الأنشطة الحيوية وبدنية والعقلية[2].

وعليه فإن معنى الأمن الغذائي هو الطمأنينة فيما يتعلق باستمرار توفر العناصر الغذائية الضرورية بالكميات المطلوبة دون الشعور بالخوف من نفادها.

[1]– نقلا عن، فاطمة كبدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدام، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد البيئة كلية العلوم الاقتصادي والعلوم التجارية والعلوم تسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر 2013/2012، ص63.

[2]– نقلا عن، فاطمة بكدي، نفس المرجع ص64.

ثانيا: تعريف الأمن الغذائي اصطلاحا:

بعد التطرق إلى التعريف اللغوي للأمن الغذائي، سيتناول هذا الجزء تعريف الأمن الغذائي اصطلاحا وكذلك بعض المفاهيم المرتبطة به.

1: تعريف الأمن الغذائي اصطلاحا:

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي ولم تستقر الآراء حول تعريف واحد متكامل، لكن تصب جميع هذه التعريفات في فكرة توفير الغذاء لأفراد المجتمع بصفة دائمة وفي كل الأزمنة. ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

يعرف الأمن الغذائي بأنه استطاعة المجتمع على توفير الحاجيات الغذائية الأساسية لجميع الناس في كل أوقات والأزمنة، بشكل كاف مع ضمان الحد الأدنى من تلبية هذه الحاجيات التي تتناسب والقوة الشرائية للفرد من أجل التمتع بحياة نشطة وصحية[1].

وعرفه الأستاذ "محمد أحمد علي العدوي" بقوله: "أن تتوفر لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول، ماديا واقتصاديا، على الغذاء الأساسي"[2].

وعرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه "حالة تتوافر فيها لجميع الناس في كل الأوقات الإمكانات المادية الاجتماعية والاقتصادية، للحصول على غذاء كاف ومغذي لكي يلبي احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم ويكفل لهم أن يعيشوا بصحة ونشاط"[3].

أمّا المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي فقد عرفته "بأنه إنتاج الدولة للغذاء بأكبر قدر ممكن وبتوازٍ مع الجانب الاقتصادي، مراعيا في إنتاجها للسلع الغذائية كون المنتج قادر على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن يتوفر لها كل من صادرات زراعية والصناعية، بحيث يتوافر لها ما تحتاجه من العُملة الأجنبية لاستيراد المواد الغذائية غير المتوفرة محليا، وأن

---

[1]– نقلا عن، هاجر خلالفة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، دفاتر المتوسط، جامعة باجي مختار عنابة المجلد 2 ، العدد 1، 2015 ، ص13.

[2]– نقلا عن، هاجر خلالفة، نفس المرجع، ص 12.

[3]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم «https://www.fao.org تاريخ الاطلاع على الموقع 2024/04/18.

توفر لكل المواطنين الغذاء المطلوب وفي نفس الوقت امتلاك مخزون لثلاث أشهر على الأقل في الحالات الاستثنائية ، كالنزاعات الحربية والكوارث الطبيعية"[1].

لقد تناول مؤتمر روما 2009 الذي كان تحت عنوان "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009" تعريفا له، فجاء به أن: "الأمن الغذائي يوجد عندما تكون لدى جميع الأفراد، وفي جميع الأوقات، إمكانية الحصول المادية والاجتماعية والاقتصادية على غذاء كاف ومأمون ومغذ، يفي باحتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لكي يمارسوا حياة موفورة بالنشاط والصحة"[2].

أما المشرع الجزائري فقد عرف الأمن الغذائي من خلال المادة 03 من القانون 08-16: "هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة"[3].

2: الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به:

سنشير فيما يلي إلى بعض المفاهيم المرتبطة وذات الصّلة بالأمن الغذائي:

أ- الاكتفاء الذاتي الغذائي:

يقصد بالاكتفاء الذاتي قدرة المجتمع أو السياسة التي تتبعها الدولة، في الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية لإنتاج كل الحاجيات الغذائية محليا، بما يهدف إلى تحقيق اكتفاءها[4]. إن الاكتفاء الذاتي للغذاء من أقدم وأهم الضروريات لدى المجتمعات سواء القديمة والحديثة، فقد أصبح مطلبا ملحا لتحقيق استقلالية الدول، فتجدها تتطلع إليه للابتعاد عن الضغوطات الخارجية والتبعية الأجنبية والحصول على الاستقلالية إلى حد ما.

[1]- خير دين تواتي، الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019/2018، ص14.

[2]- هاجر خلالفة، المرجع السابق، ص12.

[3]- المادة 03 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 اوت 2008 الذي يتضمن التوجيه الفلاحي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46، الصادرة بتاريخ 10 اوت 2008

[4]- خير دين تواتي، المرجع السابق، ص19.

رغم ذلك فإن الحصول على الاكتفاء الذاتي أمر صعب لعدة أسباب نذكر منها:

- استحالة إنتاج كل متطلبات البلد الغذائية، كما أن بعض المنتجات الغذائية تكون تكلفة إنتاجها باهظة ومكلفة بالمقارنة بسهولة استيرادها وثمنها المقبول دوليا.
- شُح الموارد الزراعية وكذا تغير نمط استهلاك المنتجات لدى المجتمع أدى إلى طلب منتجات غير متواجدة و/أو يصعب إنتاجها محليا.
- في بعض حالات تصل الدول إلى الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات ذات القيمة الغذائية المنخفضة والجودة الرديئة[1].

ب- أمان الغذاء:

وفق منظمة الصّحة العالمية، يقصد بمصطلح أمان الغذاء جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء أمنا موثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك البشري[2].

إذن فإن أمان الغذاء يقصد به توفير المنتج الغذائي بالكمية المناسبة مع مراعاة الجودة والنوعية وصولا إلى الاهتمام بأثره على صحة والبيئة، ويعود سبب الاهتمام بأمان الغذاء إلى تفشي الأمراض والأوبئة التي تظهر من حين إلى آخر، والتي تنتشر في بعض الأحيان في المنتجات الغذائية، كمرض أنفلونزا الطيور ومرض جنون البقر، وظهور أفكار ومحاولات العودة إلى الغذاء طبيعي عن طريق مقاطعة الأغذية الحديثة[3].

ج- الفجوة الغذائية:

[1]- كينة عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ضل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3 سنة 2021/2020، ص 8.

[2]- هاجر خلالفة، المرجع السابق، ص 16.

[3]- كينة عبد الحفيظ المرجع السابق، ص 11.

يقصد بالفجوة الغذائية الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع الغذائية والكمية المستوردة وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء للسكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة للأخرى بسبب التغير في عوامل اقتصادية وسياسية داخلية، وكذلك الإنتاج الزراعي والحيواني وحجم الاستهلاك وتقلبات السوق والأسعار العالمية للسلع الغذائية[1].

يمكن تحديد فجوة الأمن الغذائي عن طريق مؤشرين هما: مؤشر رصيد الميزان التجاري ومؤشر نسبة تغطية الموارد المالية المخصص للاستيراد الغذاء مقارنة للموارد الغذائية. بحيث يعمل المؤشر الأول في تحديد الفرق الحاصل بين الصادرات والواردات الغذائية، أما المؤشر الثاني فهو يقيس الفجوة الغذائية عن طريق تحديد قيمة الواردات الغذائية وما هو مخصص للاستيراد من موارد مالية[2].

د- نقص وسوء التغذية:

يقصد به حصول الفرد على غذاء ذو قيمة غذائية منخفضة، مما يؤدي إلى تدهور صحته. وتعود أسباب سوء التغذية إلى:

- الفقر وضعف دخل الفردي، إذ يعتبر أحد أهم أسباب سوء التغذية، ذلك أن ارتفاع الأسعار ينتج عنه عدم حصول الفئات الكادحة والمهمشة على احتياجات الغذائية.
- زيادة عدد سكان على حساب الكمية المتاحة، مما يجعل إمكانية حصول جميع المواطنين على غذاء أمر مستحيل متسببا في نقص وسوء التغذية.
- المعتقدات والعادات الخاطئة عند الأسر عن الغذاء، كالأكل العشوائي وغير المتوازن.
- الإصابة ببعض الأمراض التي تسبب بفقدان الشهية وفقدان الوزن[3].

---

[1]- بن نورين زين دين، ودان بوعبدالله، الأمن الغذائي مستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكش، العدد 02 الجزائر 2021 ، ص211.

[2]- بسمة حجام، العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة (1980-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي، ام البواقي، الجزائر 2020/2019، ص7.

[3]- مرياح فاطمة الزهراء، سوء التغذية لدى المتمدرس وعلاقته بالتحصيل الدراسي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص الصحة والتكيف الدراسي قسم علم النفس وعلوم التربية جامعة وهران سنة 2012/2011، ص34.

هـ- التبعية الغذائية:

هي قيام الدولة بعملية الاستيراد لتلبية حاجياتها من المواد الأساسية الاستهلاكية، وذلك لعدم قدرة الاقتصاد المحلي على توفيرها جاعلا من الاستيراد حتميا[1].

كما تعرف التبعية الغذائية بأنها علاقة تبادل غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء، وتشير إلى سيادة منقوصة وغير المتكاملة في كل المجالات سواء في السياسة والاقتصاد وغيرها.

هناك عدة مؤشرات لتقييم درجة ومدى تبعية، فهناك مؤشر نسبة الاعتماد على مصادر الخارجية للغذاء، وكذا مؤشر الاعتماد على المصادر الداخلية للغذاء، كما يوجد مؤشر نسبة الواردات الغذائية لكل من الواردات والصادرات إجمالا[2].

و- السيادة الغذائية:

هي حق الشّعوب في تحديد سياساتها وقراراتها في إنتاج المحاصيل التي توافق عاداتها وأذواقها الغذائية دون تدخل أجنبي[3].

ز-الأمن البيئي:

توجد عدة دراسات تبين العلاقات الوطيدة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذي يعانون من انعدام الأمن الغذائي تكون بيئتهم في أغلب الأوقات متدهورة والعكس صحيح، حيث يلجؤون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة[4].

ح- الأمن المائي:

يُعنى بالأمن المائي المحافظة على الموارد المائية للدولة واستخدامها بأفضل الطرق، وعدم تلويثها والسّعي لإيجاد مصادر أخرى للمياه، بحيث يعتبر الجفاف من أسباب انعدام الغذاء كونه يؤثر بشكل مباشر على الإنتاج المحاصيل الزراعية[1].

---

[1]-بن نورين زين دين، ودان بوعبدالله، المرجع السابق ص211.

[2]-كينة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص12.

[3]-بوبكير أمال، الجزائر بين تحقيق الأمن الغذائي المستدام او السيادة الغذائية دراسة تقييمية لفترة 1998-2018، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد1، 2023 ص5.

[4]-بن نورين زين الدين، ودان بوعبدالله، المرجع السابق، ص210.

الفرع الثاني: أنواع الأمن الغذائي وعناصره

مما سبق يبدو أن الأمن الغذائي هو حالة يتمتع فيها جميع الأفراد، في كل الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم. وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن تقسيم الأمن الغذائي إلى ثلاث أنواع رئيسية والمتمثلة في كل من: الأمن الغذائي المطلق والنسبي والمستدام، بناء على عدة عناصر أساسية ومترابطة متمثلة في مدى توفر الغذاء والوصول إليه وسلامة استعماله واستقراره.

سأتطرق في هذا الفرع إلى أنواع الأمن الغذائي وبعدها عناصره:

أولا: أنواع الأمن الغذائي

يمكن أن نميز ثلاث أنواع من مستويات الأمن الغذائي هي:

أ- الأمن الغذائي المطلق:

هو إنتاج الدولة لاحتياجاتها الغذائية بشكل يفوق أو يعادل الطلب المحلي وصولا إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، حيث يتمتع جميع الأفراد، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة تلبي حاجياتهم، ويعتبر الأمن الغذائي المطلق مرادف للاكتفاء الذاتي[2].

ب- الأمن الغذائي النسبي:

هو قدرة دولة أو عدة دول في تأمين الغذاء كليا أو جزئيا بالتعاون فيما بينها أو بمفردها، سواء بإنتاج المواد الغذائية الأساسية أو بتوفير الموارد اللازمة لها حتى يتمتع الأفراد في معظم الوقت بحصولهم على حاجياتهم الغذائية[3].

ج- الأمن الغذائي المستدام:

---

[1]-بن نورين زين الدين، ودان بوعبدالله، المرجع السابق، ص210.

[2]- فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص68.

[3]- هبة ياسف، تفكيك إطار الاجماع حول مفهوم الأمن الغذائي لمناقشة الحالة الاستراتيجية الزراعية للجزائر في الخطاب الإعلامي، أوراق المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية، مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة، المجلد 03 العدد 1، 2021 الجزائر ص230.

هو قدرة الدولة على تامين الغذاء ووصول لمرحلة الاكتفاء الذاتي، وتوفيره بشكل متواصل للأجيال الحالية وللأجيال المستقبلية[1].

ثانيا: عناصر الأمن الغذائي:

يمكن تقسيم الأمن الغذائي لأربع عناصر مرتبطة ورئيسية تتمثل فيما يلي:

أ. توفر الغذاء:

هو استمرار وجود الغذاء بشكل ثابت بكميات تكفي الأفراد. ولا يتعلق توفر الغذاء بالكمية فقط بل بجودة وتنوع الأطعمة المتاحة، ويكون ذلك بسياسة تعزز الإنتاج الزراعي وموارد طبيعية مدارة بشكل حكيم واقتصاد قوي[2].

ب. وصول المواد الغذائية وتوزيعها:

يقصد به وجود الموارد الكافية من أجل إنتاج المواد الغذائية المناسبة، وتوزيعها على الناس من دون تمييز ويتعلق هذا الحصول على الطعام على تحمل تكلفته، ويتعلق أيضا بالجانب الاقتصادي والمادي وكذا الإنتاج المحلي، ويتطلب تحسين الوصول إلى الأسواق عن طريق تهيئة الطرقات والسكك الحديدة وغيرها لزيادة كفاءة هذه الأنظمة التسويقية[3].

ج: استخدام الغذاء

يقصد به الاستخدام المناسب للغذاء والمعرفة بالرعاية الصحية، وكذلك الماء الصالح للشرب والصرف الصحي[4]، ويتعلق هذا العنصر بكيفية استخدام الجسم للعناصر الغذائية المختلفة في الغذاء، ومدى تأثير على صحة الشخص وتوزيعه داخل أفراد الأسرة، وكذا كيفية استهلاكه.

---

[1]– فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص70.

[2]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، تخصص قانون اعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر 2022/2021 ص15.

[3]– هاجر خلالفة، المرجع السابق، ص13.

[4]– هاجر خلالفة، المرجع السابق، ص13.

د: الاستقرار

إذا تحققت العناصر السابقة فان الاستقرار هو العنصر الأساسي الذي يكون بموجبه النظام مستقر، والاستقرار يدور حول ضمان الحصول على الغذاء كافي في جميع الأوقات على مدار السنة، ويمكن ان يكون انعدام الأمن الغذائي نتيجة صدمة عابرة نتيجة لموسم سيئ او تغيير مناخي او صراع داخلي وغيرها من الازمات، لذا توجب توفر مخزون استراتيجية مناسب يكفي لفترات طويلة تدوم حتى ستة أشهر[1].

المطلب الثاني

مقومات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة عليه

يقوم الأمن الغذائي على عدة مقومات ينهض عليها بعد توفر عناصره وتتمثل مقومات الأمن الغذائي في خصائص الدولة وامكانيتها المتاحة من مناخ جيد ووفرة للمياه والثروة الحيوانية والأراضي الزراعية والمستعملة في إنتاج الغذاء، كما يتوقف مستوى الأمن الغذائي على عدة عوامل مؤثرة في الدولة، من عوامل التي ترتبط مباشرة بالظروف الداخلية للدولة والعوامل الخارجية التي ترتبط بالظروف المحيطة باقتصاد الدولة وسياستها.

تطرقت في هذا المطلب إلى مقومات الأمن الغذائي في الفرع الأول، ثم إلى العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مقومات الأمن الغذائي

إن موضوع الأمن الغذائي مرتبط بعدة ركائز يقوم عليها، ولا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاهتمام بها. فتحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع كان وما زال يتطلب توفير الدعامة الأساسية وكل الإمكانيات المتاحة للدولة لأجل هذه الركائز التي تتمثل أساسا في المقومات الإنتاجية أي العوامل والوسائل التي تتيح إنتاج الغذاء من الأراضي صالحة للزراعة والثروة الحيوانية ووفرة للمياه الصالحة للشرب.

وفيما يلي عرض لمقومات الأمن الغذائي في الجزائر.

[1]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، المرجع السابق، ص16.

أولا: الموارد الزراعية وفلاحية الصالحة

من أبرز المقومات التي تساعد في تحقيق الأمن الغذائي نجد الموارد الزراعية، حيث تملك الأراضي الصالحة للزراعة أهمية كبير في المشاريع والقطاعات الزراعية والفلاحية. وفي حالة نقص هذه الأخيرة، وجب العمل على مشاريع استصلاح الأراضي واستثمار فيما توفر منها، وعلى رغم من أهمية الموارد الزراعية إلى أن ندرتها لا تؤدي بالضرورة إلى حالة انعدام الغذاء، ويعود ذلك إلى سياسة الدولة في هذا مجال. فمن الممكن للدولة التي تعاني من نقص الموارد الزراعية والفلاحية ولكن تملك علاقات اقتصادية دولية جيدة، حل مشكلة الغذاء لديها. أما بالنسبة للدول التي لها علاقات خارجية مضطربة، بالإضافة لأزمة الموارد الزراعية، ستبقى عاجزة أمام تحقيق الأمن الغذائي[1].

ثانيا: الثروة الحيوانية

بما أنّ الثروة الحيوانية جزء مهم من المواد الغذائية، نجدها تشكل واحدة من الركائز. والثروة الحيوانية هي الحيوانات البرية والبحرية التي يتم استغلالها لتوفير مجموعة من السلع الغذائية والخدمات مثل اللحوم البيضاء والحمراء والبيض والحليب والمنتجات البحرية. وعليه توجد ضرورة ملحة للحفاظ على أراضي الرعي وكذا الاهتمام بمسائل حمايتها والحفاظ عليها[2].

ثالثا: الأمن المائي:

إن الأمن المائي عبارة عن كمية المياه الجيدة والصالحة لاستخدام الإنسان والمتوافرة بشكل يلبي احتياجاته. والأمن المائي من أهم الموارد على الإطلاق فهو أحد مقومات توفير الغذاء للدول، ولقد اهتم الإنسان بالموارد المائية منذ القدم لاعتماده على استمرارية حياته. ويعتبر الأمن المائي في الوقت الحالي أحد القضايا السياسية والأمنية التي تسعى كل الدول

[1]– كينة عبد الحفيظ المرجع السابق، ص30.

[2]– خير دين تواتي المرجع السابق، ص 23.

للسيطرة عليها، ويرتبط الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي فكلاهما يؤديان إلى بعض وكلاهما يعتبران من أوليات الأمن القومي لدى مختلف دول[1].

تؤدي ندرة المياه إلى تدهور كبير في الإنتاج في القطاع الزراعي وحتى في الإنتاج الحيواني، لذا توجب على الإنسان الاهتمام بموارده المائية عن طريق:

- استخدام أجهزة ترشيد الحديثة في منازل والمرافق العامة.
- توعية المواطنين بأهمية توفير المياه.
- إعادة تدوير مياه الشرب في مشاريع الزراعة.

رابعا: الإدارة الرشيدة

هي الإدارة القائمة على أخلاقيات العمل وتحمّل المسؤولية تجاه الأفراد والموارد المتاحة التي يجب استغلالها بشكل كفء. وتعدّ الإدارة الرشيدة في مجال الأمن الغذائي مهمة كسابقاتها من المقومات، فالمؤكد أنّ تنظيم الموارد الغذائية ومنهجية الاستثمار وطريقة التخزين ومنع الأسراف والهدر من عوامل الحفاظ على الأمن الغذائي[2].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

من بين عوامل الاستقرار الاجتماعي، توفير الغذاء لأفراد المجتمع بالكم الكافي. فمشكلة تحقيق الغذاء وتأمينه وتوزيعه من أبرز المشاكل التي تواجه دول العالم وتعيق الاستقرار الاجتماعي، بالإضافة إلى هذه المشكلة الرئيسة، تعترض الدول جملة من التحديات وعوامل مؤثرة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، والتي تحول دون قيام الدولة بمهمتها في تحقيق أمنها الغذائي. هذه العوامل المؤثرة تتضمن عوامل طبيعية وديمغرافية وعوامل سياسية ومالية وعوامل تكنولوجية.

أولا: العوامل الطبيعية:

[1]– خير دين تواتي المرجع السابق، ص22.

[2]– خير دين تواتي المرجع السابق، ص23.

يعود تراجع نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمستغلة مقارنة بالمساحة الكلية إلى نقص الإمكانيات، واعتماد معظم الزراعات على عوامل مناخية خاصة والتي يلاحظ عليها التذبذب من عام إلى آخر. كما أن ظاهرة الجفاف وشُح المياه تسبب تراجعا كبيرا في الإنتاج الغذائي، لاسيما في الجزائر التي يعاني فيها القطاع الزراعي من عجز مائي، مما يؤثر سلبا على الإنتاجية الزراعية. بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التّصحر ومشكلة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، وما لهذه الظواهر من تأثير على آلاف الهكتارات سنويا. ضف إلى ذلك الاستغلال الإنساني اللاعقلاني للموارد الطبيعية،[1] وبروز ظاهرة صنع الوقود الحيوي من محاصيل الغذائية، حيث أصبح هناك منافسة بين الغذاء والوقود على المحاصيل الذي أثر على بعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق وكذا انحسار المساحات الزراعية التي تستعمل في إنتاج الوقود الحيوي[2].

ثانيا: العوامل الديمغرافية

ومن بين عوامل تفاقم مشكلة الغذاء، يبرز عامل التزايد السكاني أو بمصطلح آخر الانفجار السكاني الذي يعني زيادة نسبة المستهلكين مقابل الإنتاج الغذائي، ما يشكل أزمة بالنسبة للدولة فتلجأ إلى سياسات تقليل النسل وغيرها، وهذا بدوره يخلق أزمة أخرى بعيدة المدى بسبب قلة اليد العاملة جراء شيخوخة السكان، بالإضافة إلى التوسع الحضري الذي يرافقه التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وكذا نزوح سكان الريف الذي أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي[3].

ثالثا: العوامل السياسية

---

[1]– يوسفي معمر، بقنيش عثمان، مساعي تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ضل تداعيات تحرير التجارة الدولية مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية العدد 13، جامعة مستغانم 2018/01/10 ص180.

[2]– محمد عبد الله الختاتنة، العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي بالمملكة الأردنية الهاشمية 1980–2012، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاديات المال والاعمال، كلية الدراسات العليا جامعة مؤتة 2015 ص13.

[3]– رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 13، جامعة سطيف1، 2015 ص57.

تواجه الدّول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي عدة تحديات على مستوى الدّولي، فالاضطرابات والتّوترات السياسية تؤثر بشكل مباشر على موضوع الغذاء، بحيث قد تستخدمه بعض دول كورقة رابحة للضغط على دول الأخرى، فتجد دولة كالجزائر تعاني من مخلفات الاستعمار، إذ برغم ما تملكه من الثروات الطبيعية إلا أن سياستها بعيدة كل البعد عن التنمية الزراعية وتقوم بشكل شبه كلي على المحروقات بغض النظر عن الانفتاح مؤخرا[1].

رابعا: العوامل المالية

تتمثل العوامل المالية في قلة الاستثمار في القطاع الزراعي رغم وفرة اليد العاملة في البلدان النامية، والافتقار إلى الاستثمار رغم أهميته الاستراتيجية. كما تتمثل في ارتفاع الأسعار العالمي وتبعاتها على بعض الدول مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على السلع الغذائية بسبب ضعف القدرات الشرائية للأفراد[2]. بالإضافة إلى مدى توفر معونات الغذاء والتسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات الدولية، وكذا قدرة تحصيل العملة الأجنبية عن طريق الصادرات[3].

خامسا: العوامل التكنولوجية

يقصد بالتكنولوجيا التقنيات الحديثة المستعملة في الإنتاج مع ادخال تعديلات وتحسينات على النباتات والحيوانات من أجل تعزيز المنتج. ويلعب التطور التكنولوجي دورا هاما في زيادة كفاءة النظم الزراعية والغذائية، وفي إطلاق العنان لتحقيق النمو الحقيقي للبلدان النامية وحفظ الأسعار الغذائية ومكافحة الجوع، حيث يلاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة[4].

المبحث الثاني

مؤشرات وأبعاد الأمن الغذائي

[1]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، المرجع سابق، ص24.

[2]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، المرجع سابق، ص23.

[3]– ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر – مجلة جديد الاقتصاد عدد05، 2010، ص47.

[4]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، المرجع السابق، ص23.

إن الأمن الغذائي من المواضيع المركبة التي تتضمن أبعادا مختلفة تشمل مضامين اقتصادية وسياسة واجتماعية وغيرها، والتي يمكن قياسها في شكل مؤشرات ويمكن إحصاؤها ومعرفة مستويات وأوضاع الأمن الغذائي من خلالها. وقد تختلف هذه الأبعاد أيضا من بلد إلى آخر بسبب توفر بعض الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المستغلة كعوامل تساعد على تحقيق الأمن الغذائي، فهناك مجتمعات تمتلك موارد طبيعية ومالية وبشرية، في المقابل هناك مجتمعات تفتقر للموارد الكافية.

بناءً على ما سبق، يلاحظ أنّ صعب إيجاد مقياس محدد ودقيق لتقييم الأمن الغذائي على مستوى الدولة، حيث لا يتوفر إجماع حول كيفية قياسه، مع ذلك يمكن الاعتماد على عدة مؤشرات كمعيار ثابت لقياس وتحديد مستوى الأمن الغذائي.

تطرقت في هذ المبحث إلى مؤشرات الأمن الغذائي في المطلب الأول، ثم لأبعاد الأمن الغذائي في المطلب الثاني.

المطلب الأول

مؤشرات الأمن الغذائي

لمعرفة وضعية الأمن الغذائي، تحتاج كل دولة، بغض النظر عن وضعها السياسي والاقتصادي، لتحديد مجموعة من المؤشرات للتعبير بوضوح ودقة عن أوضاعها الغذائية عبر فترات متباينة، ومن مميزات هذه المؤشرات أنها تلتزم الثبات، كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد معيار موحد لها، وتظل جميع الدول مطالبة بتحسين هذه المؤشرات لضمان توفير أمنها الغذائي.

وعليه ومن خلال هذا المطلب تناولت مؤشرات القدرة على الحصول على الغذاء ومؤشرات الكفاية في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني مؤشرات توفر الغذاء وجودة وسلامة الغذاء، ومؤشر استقرار إمدادات الغذاء ومؤشر نقص الغذاء في الفرع الثالث، أما في الفرع الرابع والأخير، فسأتطرق إلى مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

الفرع الأول: مؤشرات القدرة على الحصول على الغذاء ومؤشرات الكفاية

يقصد بالقدرة على الحصول على الغذاء، إمكانية الأشخاص من الوصول إلى الغذاء بشكل آمن ومستمر وبعيد عن المخاطر، ويتم تحديد فرص حصول على الغذاء من خلال الدخل والإنفاق المالي والأسعار، وتتمثل هذه المؤشرات في:

- المؤشرات المتعلقة بالمدخول وبالأسعار.
- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- مؤشر متوسط دخل الحقيقي للأفراد.
- مؤشر قياس مستويات الأسعار.
- مؤشر مستوى الأسعار القياسي.

ويقصد بمؤشرات الكفاية الفرق بين الإنتاج الغذائي لدى الدولة واستهلاكه، بالإضافة إلى نسبة الفرق بين الصادرات والواردات الغذائية ومدى اعتماد الدولة على نفسها في توفير حاجاتها الغذائية. هذه المؤشرات تتمثل في:

- مؤشر التغيير النسبي في الإنتاج والاستهلاك، والذي يقيم نسبة التغيير بين إنتاج الدولة للغذاء ومدى استهلاك المواطنين.
- مؤشر نسبة قيمة الصادرات والواردات الغذائية، هذا المؤشر يساعد في قياس مدى قدرة الدولة على دفع ثمن الواردات من الغذاء عن طريق صادرات الدولة.
- مؤشر الاكتفاء الذاتي هذا المؤشر يبين مدى استهلاك السّلع الغذائية الأساسية بشكل كاف وتبيان مدى الاعتماد الدولة على قدراتها المحلية في توفيرها.
- مؤشر الفجوة الغذائية والذي يقصد به مدى اعتماد الدولة على الاستيراد لسد هذه الفجوة[1].

الفرع الثاني: مؤشر توفر الغذاء وجودة وسلامة الغذاء

[1]– فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص75.

يقصد به إتاحة ما يكفي من الغذاء للأشخاص بجودة مناسبة وبتنوع، وتتمثل مؤشرات توفر الغذاء وجودة وسلامة الغذاء في:

- مؤشر كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، وهو مؤشر يعبر عن هذه الإمدادات كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية.
- مؤشر متوسط قيمة إنتاج المواد الغذائية حيث يتم حساب متوسط توزيع إمدادات السعرات الحرارية بين السكان.
- مؤشر الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية.
- مؤشر تقلب الإنتاج الزراعي ومؤشر البنى التحتية للإنتاج الزراعي.
- مؤشر نسبة سعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، وكذا متوسط إمداد البروتين ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.
- مؤشر التنويع النظام الغذائي.
- مؤشرات نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية ومنتجات الحيوانية والسمكية[1].

الفرع الثالث: مؤشر استقرار إمدادات الغذاء ومؤشر نقص الغذاء

يقصد بالاستقرار إمكانية الحصول على الغذاء بشكل كاف، في كل الأوقات، بدون أن تكون هناك مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب الأزمات الاقتصادية والمناخية والموسمية، أي للوصول لمرحلة الأمن الغذائي يستوجب أن يكون للفرد الواحد القدرة للوصول إلى الغذاء دون وجود أي خطر من المذكور سابقا يهدد هذه القدرة بأي شكل من الأشكال[2]، أما بالنسبة لمؤشرات استقرار الغذاء فنجدها تتمثل في:

- مؤشر الصدمات وقابلية الأفراد للتأثر بها.
- مؤشر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية.

[1]– فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص76.

[2]– على مكيد، فريدة بن عياد، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة البحوث والدراسات العلمية عدد12، 2018 ص3.

- مؤشر التغيير النسبي في حجم المخزون.

يقصد بنقص الغذاء عدم كفاية الغذاء المتوفرة لعدد من سكان في منطقة معينة ما يهدد بمجاعة، وذلك يكون بسبب الدخل الفردي للأسر أو بسبب نقص السلع الغذائية. وتتمثل مؤشرات نقص الغذاء في:

- مؤشر من يعيشون بأقل من دولارين في يوم، ومؤشر عدد ناقصي التغذية.
- مؤشر الاحتياجات الغذائية اليومية[1].

الفرع الرابع: مؤشر الأمن الغذائي العالمي

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات من حيث التّصنيف، إذ يتجاوز حدود الدّولة الواحدة إلى المستوى العالمي، ويستند إلى أبعاد رئيسية محددة في مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 2009، وهي: توافر الغذاء والقدرة على تحمل التكاليف، وجودة وسلامة الغذاء، وتتمثل أهم المؤشرات المستعملة فيما يلي:

- مؤشر التغذية.
- مؤشر نسبة استهلاك الاكل من المصروفات المنزلية.
- مؤشر التنوع النظام الغذائي.
- مؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي.
- مؤشر الفساد وخطر عدم الاستقرار السياسي.
- مؤشر التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية.
- مؤشر الانفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية[2].

المطلب الثاني

[1]– فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص76.

[2]–علي مكيد، فريدة بن عياد، المرجع السابق، ص9.

أبعاد الأمن الغذائي

أدرك الإنسان مسألة الأمن الغذائي كظاهرة إنسانية منذ القدم، واعتمد عليها في محاولته للبقاء والحفاظ على استمراريته. وتتميز هذه المسألة بالتعقيد والتشابك حيث يحيط بها العديد من الأبعاد باعتبارها مرآة تعكس حالة الأفراد والمجتمعات في كل الأوقات من جهة، وباعتبارها ذات دلالة وأثر واضح على مستوى عالمي في كل البلدان من جهة أخرى.

ونذكر أن هذه الأبعاد مسؤولة بصفة أساسية فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتحقيقه، ومما تقدم نتناول البعد الاقتصادي والسياسي للأمن الغذائي في الفرع الأول، ثم الأبعاد الاجتماعية والثقافية والزمنية للأمن الغذائي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي والسياسي للأمن الغذائي

في أوقات الرخاء الاقتصادي والسياسي لا يبدو الأمن الغذائي أولوية، غير أن التطورات والتحديات المستجدة التي يعرفها العالم، كالأزمات الإقليمية والأزمات الدولية والصراعات في بعض المناطق، فضلا عن تحديات المتعلقة بتوريد الغذاء وكذا السياسات الدولية المعيقة التي تستخدم الغذاء كسلاح، إضافة إلى التغيرات المناخية كالفيضانات والجفاف والاحتباس الحراري قد تنعكس على أفراد المجتمع وعلى أمنهم الغذائي.

أولا: البعد الاقتصادي للأمن الغذائي

يتسبب الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير الاحتياجات الغذائية بشكل كلي إلى تشكيل عبء مالي على الدول النامية، مما يؤدي إلى إضعاف رصيد دولة من العملة الصعبة وكذلك زيادة ديونها، إذ تُمثل هذه الواردات ضغطا شديدا على ميزان مدفوعات الدولة النامية حيث يجعلها موضع عجز مستمر في معظم تلك الدول، والمؤكد أن الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن بما يمكّنه من الحصول على الغذاء، وتوفير مصادر للدخل عن طريق الاستثمارات والتشغيل هو من مهام الدولة الواجب القيام به.

كما يتضمن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي علاقة طردية بين الغذاء والصحة، بحيث إذا تدهور الأمن الغذائي سينعكس بدوره على صحة الأفراد باعتبارهم عناصر إنتاج مهمة للتنمية الاقتصادية، إضافة إلى أن وجود سياسة اقتصادية في الدولة من شأنها الوقاية من مواجهة المشكلات الناجمة عن تحرر التجارة بالسلع الغذائية، وكذا فتح الاستثمارات، وتعديل قوانين التصدير والتوريد بما يناسب الاقتصاد المحلي والإقليمي والدولي[1].

ثانيا: البعد السياسي للأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي أحد مكونات الأمن الاستراتيجي، حيث يمكن للسلع الغذائية أن تتحول إلى سلع استراتيجية شأنها شأن السلاح بعدما كانت سلع عادية في الأسواق الدولية، فقد أصبحت الدول المتقدمة تستخدم الغذاء كوسيلة ضغط للتأثير على قرارات الدول النامية والفقيرة لأنها تحت التبعية الغذائية لها. فتعرض الدول التي تحتاج إلى معونات الغذائية للضغوطات الخارجية يعرض أمنها واستقرارها للخطر، وكذا حريتها في اتخاذ القرار السياسي، وخاصة كون هذه الأخيرة تعتبر مستوردة صافية للغذاء[2].

ولطالما استعملت الولايات المتحدة الأمريكية ورقة الغذاء على الدول التي انتقدت سياستها حيث صرح أحد الوزراء سابقا أنه يوجد نوعان من السلطة، هما سلطة النفط والغذاء، وسلطة الغذاء أكثر جبروتا من سلطة النفط. بهذا يكون الغذاء أكثر أهمية في تعاملنا مع ثلثي العالم، كما ويعد أكبر مثال على هذا في حرب العدوان الثلاثي عام 1956 على مصر، حيث تم وقف امدادات الغذاء عليها بصفة كلية عت طريق شل حركة الواردات وكان الهدف وقف استيراد الأسلحة السوفياتية[3].

[1]– خير دين تواتي، المرجع سابق، ص29.

[2]– خير دين تواتي، المرجع السابق، ص30.

[3]– فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص77.

يمكن أن نستنتج مدى أهمية الغذاء بالنسبة لتنمية الاقتصاد وكذا أهميته بنسبة للجانب السياسي، من خلال الحالة التي يصنعها من الاستقرار الداخلي والسياسي للدولة. فالدول التي لم تحقق اكتفاءها الذاتي من الغذاء وتعتمد بشكل شبه كلي على عائداتها من خارج، قد تتعرض للضغط من قبل مورديها لإجبارها على تغيير قرارتها وكذا التعرض للمديونية والكثير من التبعات، فوق ذلك فقدان للأمن والاستقرار... ولا زلت الدول الكبرى تستخدم الإعانات الغذائية خدمة لأغراضها السياسية[1].

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية والثقافية والزمنية للأمن الغذائي

يتضمن الأمن الغذائي ثلاث أبعاد أساسية أخرى إضافة للبعدين الاقتصادي والسياسي، فالبعد الأول يعرف بالبعد الاجتماعي الذي يعتبر أن الغذاء من بين حقوق الإنسان التي لا يمكن حرمانه منها. أما البعد الثاني فهو البعد الثقافي الذي يتعلق بمعتقدات الأفراد والمجتمعات عن التغذية السليمة والصحية. أما البعد الأخير فيعرف بالبعد الزمني الذي يتعلق بالمفهوم الديناميكي للأمن الغذائي المتغير حسب الظروف التي يمر عليها المجتمع.

وعليه تتطلب المعالجة البعد الاجتماعي أولا، ثم التطرق إلى كل من البعد الثقافي ثانيا، والبعد الزمني ثالثا.

أولا: البعد الاجتماعي

يمكن توضيح علاقة البعد الاجتماعي بالأمن الغذائي في كونه يرتبط به ارتباطا وثيقا، فكل منهما سبب لتواجد وحدوث الآخر، كما أن انعدام أحدهما يؤدي إلى زوال الآخر، حيث نجد أن الأمن الغذائي يرتبط بمدى تحقيق الاستقرار للمجتمعات وضمان مستقبل خاوٍ من الاضطرابات. يبرز البعد الاجتماعي للأمن الغذائي أيضا أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان اللصيقة به، وكذا واجبات الحكومة في توفير الغذاء للأفراد القادرين والغير قادرين على دفع

[1]– خير دين تواتي، المرجع السابق، ص33.

أثمانها[1]. كذلك نقص الغذاء يؤثر بشكل سلبي على سلوك الأفراد في مجتمعهم، هذا ما يدفعهم للبحث عن منافذ وطرق غير متعارف بها لتوفير الغذاء، كأن تقوم الأسر بمنع الأطفال من اللحاق بالمدارس وكذا الإقبال على أغذية ذات قيمة تغذوية أقل وبيع أصول الإنتاج وإهمال الرعاية الصحية[2].

تؤدي الزيادة السكانية إلى مشاكل وظروف صعبة تجعل من الدولة في حالة عجز عن تحقيق الأمن الغذائي لسكانها، كما أن هناك علاقة بين دخل الأفراد وقدرتهم على شراء حيث لا يستطيع الأفراد الذين يعيشون في فقر وبطالة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء حيث تبدأ تظهر عليهم أعراض سوء التغذية، فيؤثر ذلك على سلوكياتهم الاجتماعية[3].

كما يمثل النزوح الريفي نحو المدينة أحد أبعاد الاجتماعية للأمن الغذائي حيث يتوجب على الحكومة وقف الهجرة الريف إلى المدينة، وذلك عن طريق تشجيع التنمية الريفية وبعث الاقتصاد الزراعي وتحقيق الازدهار فيه، وكذا تحقيق الازدهار للعاملين والمزارعين وتحسين مستوى معيشتهم[4].

إن الاعتماد على الاستيراد من أجل تغطية الحاجيات الأساسية للاستهلاك في مجتمع، يولد لدى أفراد المجتمع نمط استهلاك غير متعارف عليه وغريب يجعلهم أكثر ولاء للمنتجات الغربية على حساب المحلية، ومما قد يدفع بهم للدفاع عن الثقافة الغربية وصولا إلى درجة تبنيها[5].

ثانيا: البعد الثقافي

[1]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، المرجع السابق، ص19.

[2]– فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص79.

[3]– خير دين تواتي، المرجع السابق، ص34.

[4]– رائد محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الفقه والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن 2000–2001 ص14.

[5]– فاطمة بكدي، المرجع سابق، ص79.

يتميز البعد الثقافي للأمن الغذائي عن البعد السياسي والاقتصادي، فهو لا يحتاج إلى قرارات سياسية وتنفيذية ولا إلى استثمارات ورأس مال، فهو مجموعة شاملة من المعتقدات حول الغذاء التي يؤمن بها الفرد في مجتمع معين، ومدى دلالة هذه المعتقدات على أرض الواقع والعمل بها وكذلك قيمة العمل الفلاحي، فثقافة الشعوب المختلفة عبر الزمن ومكان شكلت دافعا قويا ليرتبط الإنسان بأرضه وما يحصله منه من قوت يومه... ويقصد بالبعد الثقافي للأمن الغذائي أيضا قدرة الشعوب على إيجاد طرق التأقلم والتكيف مع الظروف التي تعيشها والتي تُبنى من خلال المحاصيل المتوفرة في بيئته، وهذا يدخل في يحق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء[1].

أما ما ينجم عن غياب البعد الثقافي فنجد انعكاسات سلبية على معتقدات الفرد وعلى أخلاقه كانتشار الغش والخيانة والسّرقة في العمل وفي حياته اليومية، خاصة في حالة ارتفاع الأسعار[2].

مما سبق نستنتج أن للأمن الغذائي علاقة متينة بينه وبين البعد الاجتماعي، لارتباطه باستقرار المجتمع كونه يضمن الحاجيات الغذائية للأفراد، فانعدامه يؤدي إلى كثرة الاضطرابات والمشاكل على مستوى المجتمعات، كما أن الأمن الغذائي له تأثير أيضا على البعد الثقافي حيث يتعلق هذا الأخير بمعتقدات الأفراد وثقافتهم حول الغذاء ومدى العمل بها على أرض الواقع.

الفرع الثالث: البعد الزمني للأمن الغذائي

تكمن العلاقة بين الأمن الغذائي والبعد الزمني في كون أن للأمن الغذائي مفهوم ديناميكي متغير ومتأقلم حسب ظروف الاقتصادية للدولة، حيث تتغير متطلبات الإنسان وحاجياته الغذائية من وقت لأخر، وكذلك حجم الموارد الاقتصادية والإنتاج المحلي للسلع الغذائية دون أن ننسى الظروف الداخلية للبلد، فمثلا تسعى الدولة التي تفتقر لأساسيات الغذائية وغير القادرة

[1]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، المرجع السابق، ص21.

[2]– فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص79.

على إنتاجها محليا والتي تمر بظروف صعبة، إلى توفير هذه الحاجيات لمواطنيها على المدى القصير دون الأخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل غذاءها، سواء تعلق الأمر بزيادة العبء على ميزانية الدولة أو القيام بالاستدانة[1].

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من هذا الفصل أن الأمن الغذائي يشير إلى وجود ما يكفي من الطعام الأمن والمغذي لتناوله في كل وقت دون انقطاع ودون القلق من زواله، وأن الطلب المتزايد على سلع الغذائية وارتفاع عدد السكان واضطرابات التوريد وارتفاع أسعار السلع الغذائية وغيرها من العوامل تؤدي إلى توسيع الفجوة الغذائية وفقدان الأمن الغذائي، وزعزعت الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة، كما نرى أن مؤشرات الأمن الغذائي وضعت لتعبر عن الوضع الغذائي لأي دولة وتقيسه ووصولا إلى أبعاد الأمن الغذائي التي تحدد مدى اقتراب أي بلد من تحقيق أمنه الغذائي.

[1]– بسمة حجام، المرجع السابق، ص4.

الفصل الثاني

تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والاستراتيجيات المتبعة لموجهتها

الفصل الثاني

تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والاستراتيجيات المتبعة لموجهتها

تحقيق الأمن الغذائي يمثل تحديا كبيرا يواجه البشرية اليوم سواء كان هذا على المستوى العالمي أو المحلي، هذا التحدي يتعلق بضمان حصول الناس على ما يكفيهم من الغذاء لتلبية احتياجاتهم اليومية الآنية والمستقبلية، حيث تواجه اليوم معظم الدول والمجتمعات تحديات عديدة في تأمين امداداتها الغذائية وضمان استدامتها، وذلك نتيجة لعدة عوامل مؤثرة من بينها: التلوث البيئي وتدهور البيئي اللذان يلعبان دورا حاسما في توفير الغذاء، أضف إلى ما سبق، التغيرات المناخية التي تشكل تحديا تجاه الإنتاج الزراعي، وتقلبات الأسواق العالمية وضعف الصناعة الغذائية التي تحدّ من توفير الغذاء، وصولا إلى النزاعات والاضطرابات السياسية التي تواجه جُل دول العالم.

ولتحقيق الأمن الغذائي يتوجب على دولة تقديم استراتيجيات شاملة لمواجهة هذه التحديات، هذه الاستراتيجيات تهدف إلى تعزيز وإصلاح مختلف القطاعات عن طريق مجموعة من مختلف السياسات، التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، بهدف تحسين القطاع الزراعي وتحسين معدلات التنمية الاقتصادية للوصول إلى أعلى درجات الاكتفاء، ومن خلال الإجراءات والقرارات التي تتخذها الإدارة لغرض إشباع حاجة الأفراد العامة وتوفير الغذاء الكافي والصحي لحماية النظام العام.

سأتطرق في هذا الفصل إلى التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في المبحث الأول، ثم إلى الاستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر المبحث الثاني.

المبحث الأول

التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي

لقد أصبحت مسألة الأمن الغذائي المستدام في وقتنا الحالي تعتلي صدارة الاهتمامات الدولية وذلك جراء الانتشار الواسع لمظاهر الجوع ونقص التغذية عبر العالم نتيجة تعرض عديد الدول من التّحديات والمعيقات التي تحول دون قيامهم بمهمتهم في تحقيق أمنهم الغذائي. وإذا كانت الدول المتقدمة تعاني في سبيل تحقيق أمنها الغذائي فإن الدول النامية لا زالت تتخبط في ذات المشكلة، هذا الوضع جعل العديد من الدول تسعى لإيجاد الحلول من بينها الجزائر التي تراهن على دعم وتعزيز قدراتها الإنتاجية وذلك في سبيل تحقيق أمنها الغذائي المستدام باعتباره من أهم مقومات السّيادة.

سأتطرق في هذا المبحث إلى التحديات البيئية في المطلب الأول ثمّ التحديات الزراعية والصناعية والتحديات الاقتصادية والسياسية في المطلب الثاني.

المطلب الأول

التحديات المتعلقة بالبيئية التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي

تواجه البشرية تحديات بيئية متعددة تهدد أمنها الغذائي، من بين هذه التحديات يبرز التلوث البيئي الذي يعد آفة من آفات عديدة يعاني منها العالم والتي ترتكز آثارها في جميع القطاعات، وقد تعاظم حجمها في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك يعاني العالم من التدهور البيئي بكل أشكاله من تدهور في التربة ونقص المياه، مما يقلل من قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج والمردودية. كما ويبرز التغير المناخي أيضا كأحد الظواهر المهددة للتحقيق الأمن الغذائي بما يسببه من آثار سلبية على معدلات الإنتاج الغذائي.

وعليه ومن خلال هذا المطلب سأتطرق إلى التلوث البيئي في المطلب الأول ثم التدهور البيئي في المطلب الثاني.

الفرع الأول: المقصود بالتلوث البيئي وأثره على توفير الغذاء

في ظل التحولات البيئية المتسارعة التي يشهدها عالمنا اليوم، وفي ظل الزيادة المستمرة في النمو السكاني والضغوط التي تفرضها التغيرات البيئية يصبح التلوث البيئي أمرا لا يمكن تجاهله في مناقشتنا حول الأمن الغذائي، فالتلوث البيئي ليس مجرد ظاهرة سطحية بل يمتد تأثيره عميقا إلى كل جانب من الجوانب دورة الحياة، بدءا من التربة التي تعتمد عليها الزراعة لإنتاج الغذاء، وصولا إلى الهواء والماء اللذين يؤثران على صحة النباتات والحيوانات وبالتالي على إمكانية توفير الغذاء بكميات كافية وجودة ملائمة.

أولا: تعريف التلوث البيئي ومظاهره

1: التلوث البيئي لغة واصطلاحا

جاء في المعاجم: لاث بالشيئ يلوث به إذا طاف به، وتلوث بفلان رجاء منفعة، أي لاذ به وتلبس بصحبته، ولوث الماء أي كدره، ويقال: التأثت عليه الأمور، أي التبست، والتأث في عمله: أي أبطأ، والتأث بالدم: تلطخ به، وفلان به لوثة، أي به جنون .[1]

ونستنتج من التعريف اللغوي للتلوث بأن له معنيان.

- المعنى المادي: وهو اختلاط أي شيء غريب عن مكونات المادة بالمادة مما يؤثر عليها ويفسدها كتلوث الماء، والتلوث بالطين.

- أما المعنوي فهو يعني ذلك التغيير الذي ينتاب النفس فيكدرها، أو الفكر فيفسده، أما الروح فيضرها، وهذا التغيير كما يتضح، يكون دائما إلى ما هو أسوأ، أو يكون تغييرا من أجل غرض ما، والتلوث بالمعنيين المادي والمعنوي يعني فساد الشيء سواء أكان هذا الشيء كائنا حيا كالإنسان أو الحيوان، أو جسما غيرحي، كالهواء والماء، والتربة[2].

[1]- نقلا عن، د/ طارق غنيمي، الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2022، ص 96.

[2]- د/ طارق غنيمي، نفس المرجع، ص96.

فالتلوث يعني: التلطخ وخلط الشيء بما هو خارج عنه، فيقال تلوث الماء أو الهواء ونحوه أي خالطه مواد غريبة ضارة.[1]

أو هو كل تغيير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية يفوق قدرة الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها[2].

أما من الناحية القانونية، فلقد عرّف المشرع الجزائري التلوث في المادة (4) من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنه "كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يُحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية"[3].

2: مظاهر التلوث البيئي

للتلوث البيئي عدة أشكال وصور سأحصرها فيما يلي:

أ: تلوث الهواء والتلوث المائي

يقصد بالتلوث الهوائي وجود مواد خطرة وضارة سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية أو إشعاعية في الهواء بصورة جزيئات أو جسيمات عضوية أو غير عضوية، مما يلحق الضرر بصحة الإنسان في المقام الأول ومن ثم بيئته، والتي تكون ناتجة عن أنشطة الإنسان المتعددة كالصناعات المختلفة ووسائل النقل ومخلفات المصانع الكبير والتي تكون بكميات كبيرة لا يمكن للنظام البيئي استيعابه[4].

ويقصد بالتلوث المائي هو التغير في طبيعة المياه وخواصه وفي مصادره الطبيعية حتى يصبح غير صالح للكائنات الحية التي تستوطنه، سواء كانت هذه المياه مياه عذبة أو مياه

[1]– أ.د/ إبراهيم سليمان عيسى تلوث البيئة اهم قضايا العصر المشكلة والحل، دار الكتاب الحديث القاهرة مصر، 2002، ص20

[2]– طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر، 2014، ص 160.

[3]– المادة 04 من القانون رقم10/03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43 الصادرة 20 يوليو 2003.

[4]– ميلود موسعي، التلوث البيئي، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 4، 2015 ص44.

مالحة. يعتبر الماء من أهم السوائل الموجودة في الأرض فهو أصل الحياة على الأرض، ويعتمد عليه الإنسان في شربه وفي استخداماته اليومية، وتعتمد عليه كل الحيوانات والنبات معا. ذلك فان الملوث الأول للماء هو البشر، فالزيادة في إعداد البشر وزيادة نشاطاته المتعدد وسلوكياته السيئة تكون سببا في تلويث مياه الأنهار والبحار والمحيطات[1].

ج: تلوث التربة وتلوث الغذاء

تلوث التربة هو دخول مواد الغريبة والفاسدة إلى الطبقة الرقيقة المنتجة للمعظم الغذاء والتي تتسبب في تغير في خواصها الفيزيائية والكيمائية والبيولوجية ما يؤثر على الكائنات الحية، حيث أدى التقدم التقني والزيادة السكانية وإهمال الإنسان لأهميته التربة في توفير غذائه إلى تلوثها وفقدان قدرتها على الإنتاج، فاستعمال الإنسان المفرط للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية وتراكمها في الأراضي الزراعية يفسدها ويهدد التوازن البيئي[2].

ويقصد بالتلوث الغذائي تحويل المنتجات والمواد الغذائية الصالحة للاستهلاك إلى مواد ضارة وخطيرة على صحة الإنسان، ونجد العديد من مصادر التلوث الغذائي منها تأثير البكتيريا والفطريات على المواد الغذائية، تأثير المواد الكيماوية كالمبيدات الحشرية وإضافة المواد الحافظة، تأثير المواد المشعة الناتجة عن مخلفات التجارب النووية على النباتات وأيضا تفاعل الغذاء مع أواني الألمنيوم والبلاستيك التي يحفظ فيها[3] وغيرها الكثير.

ثانيا: أثر التلوث البيئي على تحقيق الأمن الغذائي

يعد التلوث البيئي من الأخطار الرئيسة والمهمة التي تهدد البيئة وتهدد الأمن الغذائي في الجزائر وعلى مستوى العالمي اليوم، فنجد من ناحية توفير الغذاء أن للتلوث البيئي تأثير سلبي على الإنتاج بحيث يسبب هذا الأخير انخفاض معدل إنتاج المحاصيل الزراعية وكذلك الإنتاج الحيواني والسمكي وتناقص الموارد الأساسية الفلاحية البيئية من غابات وسهوب وواحات، أما

[1]– حامد الريفي اقتصاديات البيئة مشكلات البيئة – التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصرية 2015 ص139.

[2]– ميلود موسعي، نفس المرجع، ص48.

[3]– أحمد جابر بدران، اقتصاد البيئة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية، القاهرة مصر 2013 ص145.

من ناحية التسويق فإن المنتجات الملوثة تلقى عزوفا من المستهلكين الواعين لأخطارها الصحية والبيئية، فتصاب بالركود وتبقى مكدسة في الأسواق[1].

لقد أدت الثورة الصناعية والتقدم التكنلوجي أيضا إلى الإخلال بالتوازن البيئي نظرا لنشاطات الإنسان المتعدد والمختلفة لتأمين غذائه، فينجم عن هذه النشاطات مخلفات ونفايات فيضطر للتخلص منها في البحار أو بدفنها في باطن الأرض أو إحراقها مما يسبب في تلوث المياه والتربة والهواه[2].

إن التغيرات المناخية الناجمة عن التلوث البيئي قد زادت من تعقيد أزمة التغذية في الدول التي تعتمد على القطاع الزراعي كمصدر في توفيرها للغذاء والتي يرتبط سكانها بالزراعة، فالاحتباس الحراري والجفاف المترتب عنه وقلة هطول الأمطار والتصحر الذي يصيب الأراضي الفلاحية والمحاصيل الزراعية، يسبب خسائر معتبرة في إنتاج المحاصيل الزراعية وتدهورا في الأراضي الفلاحية، بالإضافة إلى ذلك تداخل الفصول وتدهور المراعي بسبب الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية المؤدية أيضا إلى ضعف الإنتاج الحيواني، ونتيجة لتراجع الإنتاج يحدث تقليص في فرص العمل وزيادة معدلات البطالة فيُصعب من مهمة الدولة في تأمين احتياجاته الغذائية وتحقيق أمنها الغذائي[3].

هذه المشاكل البيئية جعلت العالم يدق ناقوس الخطر وأصبحت محور اهتمام الجميع من سياسيين وباحثين ومختصين وغيرهم في جميع المجالات، لهدف واحد فقط هو مواجهة هذا الخطر المحدق. هذا الخطر الذي يتطلب وعيا وإرادة قوية وتعاونا عالميا غير مسبوق وسياسات وتشريعات تتماشى مع التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة من التلوث[4].

.

[1]– حامد الريفي، المرجع السابق، ص80.

[2]– إبراهيم سليمان عيسى، المرجع السابق، ص15.

[3]– ينظر إلى فتحي معيفي، تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 04، سنة 2019، ص375.

[4]– احمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار الهومة، الجزائر 2016 ص 36.

الفرع الثاني: التدهور البيئي وتداعياته على الأمن الغذائي

يعتبر التدهور البيئي من أهم مشكلات البيئة الناتجة عن تزايد الأنشطة البشرية، والذي عرف في البداية جدلا واسعا سرعان ما تلاشى وأصبح هناك توافق علمي واضح يثبت حقيقة أن النظام المناخي يتغير والبيئة في تدهور مستمر، حيث يمثل هذا الأخير تهديدا خطيرا للأمن الغذائي وذلك يرجع إلى ما تسببه ظواهره مثل التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي وغيرها من تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي بشكل عميق.

وبناءً على ما سبق، سأتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم التدهور أولا ثم تأثيره على الأمن الغذائي ثانيا.

أولا: مفهوم التدهور البيئي وأثره على توفير الغذاء

1: تعريف التدهور البيئي

يأتي معنى التدهور في معاجم اللغة بمعاني السقوط والانخفاض، الهبوط والوقوع، ونجد كلمة التدهور مشتقة من فعل تدهورَ فيقال تدهور الموارد الطبيعية أي تراجع والفقدان في الموارد الطبيعية. ويقصد بالتدهور البيئي اصطلاحا الهبوط بمستوى البيئة والتقليل من قيمتها[1]. أما المشرع الجزائري فلم يعرف التدهور البيئي صراحة لكن تضمنت المادة 3 من قانون 03-10 تعريفا لمبدأ تدهور الطبيعة الذي يمكن أن يشير إلى مدلول التدهور البيئي، حيث نصت المادة 03 على "ينبغي بمقتضاه، تجنب إلحاق الضّرر بالموارد الطّبيعية كالماء والهواء والأرض التي تعتبر في كل الحالات جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق التنمية مستدامة"[2]. وللتّمعن في مصطلح التدهور البيئي وجدت عدة معايير تبين وتحدد المفهوم العلمي لظاهرة التدهور البيئي[3].

[1]– ينظر: طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع، سابق ص 192.

[2]– المادة 03 من القانون رقم10/03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43 الصادرة 20 يوليو 2003.

[3]– بطاش عبلة، التدهور البيئي واشكالية بناء الامن الصحي للأفراد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الانسان والامن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف 2013/ 2014 ص16.

2: معايير تعريف التدهور البيئي

أ-التدهور البيئي حسب معيار تدهور مكونات البيئة الطبيعية

يركز هذا المعيار على استنزاف مكونات الموارد الطبيعية واستغلالها، ويعرف بعض الباحثين التّدهور البيئي بأنه يُعنى به كل صور الإخلال بالتوازن البيئي والإيكولوجي[1]. كما وعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2006 التدهور البيئي بأنه انخفاض الطاقة الإنتاجية لمجموعة العناصر المكونة للنظام البيئي، بحيث يصبح هذا النظام قليل أو عديم الإنتاج وهي الحالة التي تعتبر مقدمة لتغيرات سلبية حادة في النظم البيئية[2].

ب-التدهور البيئي حسب معيار العامل المسببة لهذه الظاهرة

يعتمد هذا المعيار لتعريف التدهور البيئي على عوامل مسبب لظاهرة التدهور البيئي، حيث يتم تعريف حسب هذا المعيار على عوامل بشرية أو على عوامل سياسية واقتصادية أو العوامل الطبيعية وغير الطبيعية، فجاء في تعريف منظمة الصحة العالمية للتدهور البيئي في التقرير الصادر سنة 2004، بأنه كل اضطراب أو تغير يحدث في البيئة الطبيعية أو في أحد مكوناتها، سواء بفعل نشاط الإنسان أو بفعل الطبيعة، وتكون له آثار عكسية على صحة البشر[3].

حيث أخذ هذا التعريف بالجانب الطبيعي وغير الطبيعي، أما في تعريف آخر للتدهور البيئي نجد أنه ذلك الاستهلاك السريع للبيئة بشكل لا يمكن تعويضه من قبل الطبيعة، وهذا الاستهلاك قد يكون ناجما عن الزيادة السكانية، التلوث والاشعاعات، المخلفات الصناعية، وغيرها من النشاطات البشرية[4]، حيث أخذ هذا التعريف العوامل البشرية كسبب للتدهور البيئي، وفي تعريف آخر لأحد الفقهاء للتدهور البيئي بأنه التغير الذي حصل في البيئة تتسبب فيه مجموعة من العوامل، كما أن ضياع الأصول البيئية بسبب السياسات الحكومية غير المدروسة

[1]- عمر بعزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر، والتهديدات في إطار العولمة، الفكر البرلماني، مجلس الامة، العدد السادس، الجزائر، جويلية 2004 ص194.

[2]- زرارقة عيسى، أثر التدهور البيئي على الحق في التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص القانون البيئي كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، 2021/2020 ص73.

[3]- زرارقة عيسى، نفس المرجع، ص73.

[4]- بطاش عبلة، المرجع سابق، ص19.

وفشل نظام السوق في حسابه الآثار الخارجية ومصلحة الأجيال القادمة[1] حيث أخذ هذا تعريف بالعامل السياسي والاقتصادي للدولة.

ج-التدهور البيئي حسب معيار المظاهر الكبرى

وهذا المعيار يتميز بعدم الثبات لأنه يركز في مفهومه على المتغيرات البيئية والصور العديدة للتدهور البيئي المختلفة، كظاهرتي التصحر والجفاف اللتان تصيبان العديد من البلدان وظاهرتي الاحتباس الحراري والأمطار الحمضية التي لم تكن معروفة سابقا، وفقدان التنوع الحيوي من قضاء على الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي نتيجة للأنشطة البشرية المفرطة من توسع زراعي وعمراني حلى حساب الأراضي الغابية إلى المشاكل المرتبطة بالاستغلال المياه[2].

3: التغيير المناخي وتمييزه عن التدهور البيئي

التغير المناخي جزء مرتبط ارتباطا وثيقا بالتدهور البيئي، حيث يعد هذا الأخير أحد العوامل الرئيسة المؤدية إلى التدهور البيئي، فالتغيير المناخي في درجات الحرارة والضغط الجوي والرياح ينتج عنه زيادة التقلبات في تساقط الأمطار وحدوث الظواهر المناخية الشديدة كالفيضانات والجفاف وغيرها، ما يسبب بالضرورة أضرارا للنظام البيئي كانقراض الأنواع والتغيرات في توزيع الحياة البرية. ولقد عرّفت إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية تغير المناخ في الفقرة الثانية من مادتها الأولى على أنه يُعنى بالتغيرات المناخية التي ترجع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نشاط الإنسان الذي أدى إلى تغير ملاحظ في تكون الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة[3].

ثانيا: أثر التدهور البيئي على القطاع الزراعي وعلى توفير الغذاء

يلعب التدهور البيئي دورا حاسما في توفير الغذاء في الجزائر وعلى مستوى العالمي، حيث يؤثر مع اختلاف مظاهره على التربة الخصبة وغلة إنتاج المحاصيل الزراعية مؤديا إلى ضعف الأمن الغذائي وتعريض الملايين من البشر إلى سوء التغذية، كما أن التدهور البيئي

[1]- بطاش عبلة، المرجع السابق، ص19.

[2]- زرارقة عيسى، المرجع السابق، ص75.

[3]- راجع المادة 02/01، مرسوم رئاسي، رقم 99/93، المؤرخ في 1993/04/10، المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24.

والكوارث الطبيعية وما نتج عنهما من انهيار في النظم الغذائية وارتباطها بالجفاف والفيضانات وتقلبات تساقط الأمطار وتأثيرها على سكان في المناطق الحضرية والريفية، أدى إلى خسارة سبل العيش وانخفاض الأنواع النباتية والحيوانية المستغلة لتوفير الغذاء، نأخذ مثلا من مظاهره التصحر الذي يسبب الفقر لسكان الريف ويعود ذلك لغزو الرمال للأراضي الزراعية التي تمثل مصدر دخلهم وغذائهم[1].

إن للتغيرات المناخية رابط قوي بين الزراعة والنظام المناخي وذلك يعود إلى اعتماد الزراعة على حد كبير على موارد الطبيعية، كما أن ارتفاع درجات الحرارة الناجم عن الاحتباس الحراري يؤثر على القطاع الزراعي والذي يعد حساسا تجاه التغيرات المناخية فتحد من إنتاجه، إلى جانب ذلك، يؤثر تلوث المياه وانخفاض مستوياتها على توفير المياه للري وكذلك الصيد، كما تساهم الزيادة السكانية على حساب المحاصيل الزراعية في استمرار الفقر وتدمير للبيئة الذي بدوره يقوض توافر الغذاء وكفاءة استخدامه[2].

المطلب الثاني:

التحديات الزراعية والصناعية والتحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

في عالم يتسم بالتعقيدات والتحديات تتعدد الصعوبات التي تواجه جهود تحقيق الأمن الغذائي على مستوى العالمي والمحلي، وباعتبار مسألة توفير الغذاء من أهم وأكبر المسائل التي تواجهها مختلف دول العالم، تجمعت العديد من العوامل الفلاحية والصناعية والاقتصادية منها لتشكل معيقات متشابكة ومتداخلة تؤثر على قدرة تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فتتنوع هذه المعيقات من نقص الأراضي الصالحة للزراعة إلى انحراف في الإنتاج الصناعي وتحديات الاقتصاد الدولي.

[1]– عبد الكريم ميهوبي، التغيرات المناخية الاسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية، القبة الجزائر،2011، ص202.

[2]– عبد الكريم ميهوبي، نفس المرجع، ص 203.

سأحاول من خلال هذا المطلب التحدث عن تحديات القطاع الزراعي في الفرع الأول، ثم التحديات الصناعية في الفرع الثاني، ثم في الأخير التحديات الاقتصادية والسياسية في الفرع الثالث.

الفرع الأول: تحديات القطاع الزراعي

يواجه القطاع الزراعي في العصر الحديث مجموعة من التّحديات التي تؤثر على قدرته على الإنتاج وتلبية احتياجات المجتمع من الغذاء، بدءا بالتلوث البيئي وتدهوره الذي شكلت التغيرات البيئي وتغيرات المناخ النصيب الأكبر من صعوباته الأساسية، بينما برزت صعوبات جديدة نتيجة أعمال الإنسان كنقص الأراضي الزراعية وانخفاض معدل الانتاج، نقص الموارد المائية وتأثيرها على الري وزيادة الانتاج الغذائي.

وفيما يلي، سنسلط الضوء على هذين التحديين بشكل أوسع.

أولا: تحديات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية

على غرار التدهور البيئي والتلوث السابق ذكرهما، تعاني الأراضي الزراعية من عدة تحديات تتنوع بين ما يرتبط بالبيئة بشكل مباشر وما لا يرتبط بشكل مباشر. فأما الأخيرة فتتمظهر في نقص مساحة الأراضي الزراعية نتيجة نشاط الإنسان كالتوسع عمراني إضافة إلى سوء التنظيم الإداري للأراضي الزراعية، التشتيت العقاري ونقص التخطيط الزراعي، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، فبعض المناطق تواجه نقصا في المياه اللازمة للري وسوءا في توزيعها بشكل ناجع، الديون وصعوبة الحصول على التمويل المناسب بالنسبة للمزارعين، وما يترتب عليهما من تحمل أعباء تؤثر على قدرتهم على تطوير أراضيهم الزراعية. علاوة على ذلك، السياسات والتشريعات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية غير الملائمة، نقص التكنلوجيا والابتكار في الإنتاج الزراعي[1].

هذه التحديات تتطلب سياسات مدروسة وفعالة للحفاظ على صحة الأراضي الزراعية وتعزيز استدامة الإنتاج الزراعي.

[1]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، المرجع السابق، ص48

ثانيا: تحديات تتعلق بالموارد المائية

من المؤكد أن المياه من الموارد المهمة الأكثر ندرة بين الموارد الطبيعة في الجزائر، حيث تعتمد في ريها للأراضي الزراعية على الأمطار رغم تذبذبها وعدم انتظام توزيعاها، ويؤدي أيضا افتقار القطاع الزراعي إلى تكنولوجيا المناسبة للحصول على المياه الزراعية بكفاءة واستخدام المياه بشكل أكثر فعالية، يؤدي إلى التنافس مع القطاعات الأخرى على اليد العاملة التي تهرب من القطاع الفلاحي إلى الصناعي وقطاع الخدمات. أضف إلى ما سبق، نقص البنى التحتية لتوزيع وتخزين المياه، التحديات القانونية والسياسية التي تواجه الزراعة في ما يتعلق بتوزيع المياه وحقوق استخدامها[1].

الفرع الثاني: الصناعة الغذائية كتحدي للتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

قطاع الصناعات الغذائية واحد من القطاعات الإنتاجية الهامة المتدخلة في إحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي، فأصبح تطوير هذا القطاع هدفا رئيسيا وضرورة لابد منها من أجل تحقيق التنمية بأنواعها وتحقيق الأمن الغذائي. فهذا الأخير من أكبر التحديات التي تواجهاها الجزائر وهدف استراتيجي تسعى لبلوغه خاصة مع الاعتماد الكبير لقطاعات الصناعات الغذائية على المواد الأولية من الخارج مما يجعلها بعيدة عن تحقيقها للاكتفاء الذاتي.

أولا: دور الصناعة الغذائية

إن إعطاء تعريف للصناعة الغذائية أمر ضروري للإحاطة بها ولمعرفة أهميتها، وهذا ما سأتطرق له فيما يلي:

1: تعريف الصناعة الغذائية

يمكن تعريف الصناعة الغذائية بأنها الصناعة التي تستخدم العلوم الدقيقة، من كمياء وهندسة وغيرها، لتحويل المواد الغذائية الخام إلى سلع جديدة تعود بالنفع للاستهلاك البشري وصحته[2]، كما يمكن أن تعرف بأنها نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل

[1]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، المرجع السابق، ص49.

[2]– مراد كريمة، بن حمود سكينة، اليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000–2016) مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد04، العدد02، أكتوبر 2021 ص461.

طريقة ممكنة لتحويل المواد الاقتصادية من حالتها الخام إلى منتجات تشبع حاجيات البشر، ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية[1].

2: دور الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

تملك الصناعة الغذائية دورين مهمين في تحقيق الأمن الغذائي من ناحية اقتصادية ومن ناحية اجتماعية.

أ: الدور الاقتصادي

تملك الصناعة الغذائية دورا مهما من الجانب الاقتصادي، حيث تشكل ركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي، من خلال مساعدة الصناعة الغذائية على توفير السلع الضرورية للمواطن وتَحُول بين هبوط وارتفاع أسعارها في مواسم ندرتها، وبالتالي تحافظ على القدرة الشرائية للمستهلكين واستقرار الأسعار في السوق. كما تساهم الصناعة الغذائية في تحويل الفائض من السلع المنتج إلى منتجات أخرى عالية الجودة، مثل إنتاج العصائر من الفواكه، مع إمكانية تصدير الفائض منها ليحقق عائدا للمنتجين والدولة. من ناحية أخرى تعد الصناعات الغذائية وسيلة لتدعيم التكامل القطاعي بين الزراعة والصناعة، بحيث يعتمد التصنيع الغذائي على توفر المواد الخام الزراعية كما يحمي المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية من التلف إلى حين تحويلها واستهلاكها[2].

ب: الدور الاجتماعي

تلعب الصناعات الغذائية دورا حاسما في توفير حاجة المجتمع من الأغذية وتقديم منتجات متنوعة بما يواكب تغير نمط المعيشية، وذلك من خلال تحويل الموارد الزراعية إلى منتجات محفوظة يمكن توفير الغذاء على مدار العام وتقليل الاستيراد. كما ولعملية التصنيع الغذائي وتداولها بطريقة سليمة فائدة كبيرة تظهر في حماية المستهلك من خلال تقديم منتجات

[1]– حفاظ أمين بوزيدي، عبد الرزاق بن زاوي، تحليل أثر الصناعات الغذائية على القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في تخفيف من حدة مشكلة الغذاء على ضوء برنامج الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، مجلة التكامل الاقتصادي مجلد08، العدد1، ص201.

[2]– بن شيخ مريم، جعفر حمزة، تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الامن الغذائي في ظل جائحة كورونا، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01 2022 ص430.

آمنة وصحية، بالإضافة إلى مساهمة مؤسسات الصناعية الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل وفي توفير فرص عمل جديدة للعديد من أفراد المجتمع، في مجالات مثل الإنتاج والتعبئة ومنه زيادة أنشطة النقل والتخزين. كذلك تمكن الصناعة الغذائية من تخزين المنتجات لفترات طويلة مما يساعد في مواجهة الأزمات والأوقات الصعبة على غرار الكوارث الطبيعية وما شابه، فالصناعة الغذائية إذن قطاع استراتيجي وحيوي في الجزائر[1].

ثانيا: التحديات التي تواجه الصناعة الغذائية

صناعة الأغذية من القطاعات الحيوية في الجزائر، حيث تلعب دور مهم في توليد القيمة المضافة وتحقيق الأمن الغذائي، مع ذلك تبقى هذه الصناعة تعاني من بعض المعيقات، فنجد:

1: ضعف الترابط بين قطاع الصناعة الغذائية والقطاع الزراعي

وجود نقص في البنى التحتية وعدم توفر تقنيات الإنتاج الحديث لمحاصيل بمواصفات عالية وعالمية، يسبب ضعفا في إنتاج الموارد الزراعية مقارنة بنمو الصناعات الغذائية ما يجبر الدول أن تعتمد على الأسواق الخارجية، أي الاعتماد على الاستيراد. وعلاوة على هذا، يعاني قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من غياب الأساليب التعاقدية بين المعامل والوحدات الإنتاج الزراعي أيضا. هذه الأساليب التي تحكم عمليات التموين بالمنتجات الزراعية إلى المصانع وتضمن تلبية مواصفات محددة وكميات مناسبة متفق عليها مسبقاً[2].

2: ضعف الاستثمار الزراعي وندرة فعاليات البحث والتطوير

ومما لا شك فيه أنّ القطاع الزراعي يعاني من شح الاستثمارات الموجه إليه الذي يؤثر على قدرته على تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن إرجاع محدودية الإنتاج الزراعي إلى غياب سياسة التشجيع على الاستثمار المحلي وعدم وجود سياسة زراعية المتبعة مجدية في القطاع الزراعي.

على الرغم من أهمية عمليات البحث والتطوير عالميا، إلا أنها لا تزال نادرة ومهمشة في الجزائر، ويعود ذلك جزئيا إلى غياب الحوافز الحكومية والسوقية وقلة الخبرة في هذا المجال،

[1]– بن شيخ مريم، جعفر حمزة، نفس المرجع، ص431.

[2]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود المرجع السابق، ص49.

بالإضافة إلى ذلك يبدو أن الأكاديميات والجامعات ليست على اتصال بحاجات السوق، وأيضا نقص مراكز البحث وضعف تجهيزها يساهم في هذا الوضع[1].

الفرع الثالث: التحديات الاقتصادية والسياسية

إنّ تحقيق الغذاء لا يرتبط فقط بإنتاج الطعام والتوسع الزراعي، بل يرتبط كذلك بالأداء الوظيفي للاقتصاد ككل وبالسياسات الحكومية ودور المؤسسات غير الحكومية كجزء، فمن خلال تحليل العوامل السياسية يظهر تأثير النزاعات المسلحة والتوترات الجيوسياسية على قدرة الدول على توفير الغذاء لمواطنيها، بالإضافة إلى ذلك تؤثر التحولات الاقتصادية مثل النمو السكاني وتفشي الفقر والتغيرات في الأنماط الاستهلاكية على استقرار أسعار الأغذية وتوفرها.

أولا: التأخر الاقتصادي

يقصد بالتأخر الاقتصادي عدم قدرة الدولة في تشغيل وتوظيف إمكانياتها في تحقيق نمو اقتصادها، حيث يتسم الاقتصاد المتخلف بانعدام التوازن في التوزيعات القطاعية للإنتاج ووجود بعثرة وتفكك في أنظمته، والاعتماد على الجانب الخدماتي بدلا من قطاع الإنتاج. إضافة إلى مشكلة التضخم، حيث تعاني معظم الدول الفقيرة من تأخر اقتصادي ويعود ذلك إلى عدم قدرة الدولة على توفير وتأمين المواد الغذائية لسكانها، ما يتركها تعاني من الجوع والأمراض والأوبئة وفي تبعية للدول المتقدمة وعدم استقرار اقتصادي. كما أن زيادة معدلات نمو السكان مع انخفاض الدخل القومي وسوء توزيعه وتفشي ظاهرة البطالة ونقص اليد العاملة من أسباب عرقلة عجلة التنمية، إضافة إلى أن ضعف القطاع الصناعي وسيطرة الصناعات الخفيفة، والطابع الزراعي المتخلف المبني على الطرق التقليدية والقديمة بسبب الضعف التكنولوجي في هذا المجال، كلها تشكل تحديا لدول العالم الثالث عبر ما ينتج عنها من الركود الاقتصادي وتعطيل العديد من الأنشطة الاقتصادية المسؤولة عن رفع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي[2].

[1]– بوخامة رميساء، عبداوي خلود المرجع السابق، ص50.

[2]– خير الدين تواتي، المرجع سابق، ص66.

ثانيا: الفقر

يمكن تعريف الفقر بأنه مستوى معيشي منخفض ومتدني لا يضمن الحاجيات الصحية والمعنوية المتصلة باحترام الذات[1]، أو عدم القدرة الفرد على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[2]. ويعد الفقر من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاديات المعاصرة كونه معيقا أساسيا لعملية التنمية حيث تمثلت انعكاساته على الصعيد الاقتصادي بضعف معدلات النمو وتراجع المؤشرات الاجتماعية مع عدم وجود مرجعية لتقييم الفقر. كما يرتبط الفقر أيضا بتدهور البيئة وبغياب العدالة الاجتماعية، بحيث لا يتمكن الفقراء من الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة ويعجزون عن المشاركة في عمليات صنع القرار، أضف إليه التعرض إلى سوء التغذية والجوع بسبب الزيادة السكانية السريعة والتغيرات المناخية وتقلبات السعر في الأسواق العالمية[3].

ثالثا: الحروب والنزاعات

الحروب والنزاعات الداخلية والإقليمية من أكبر التهديدات التي تعيق التنمية المستدامة وإنتاج الغذاء والسبب الرئيسي في الأزمات الغذائية العالمية، والمؤكد أن الزيادات في عدد النزاعات والحروب ومدى تعقيدها والتي نجدها أكثر تفشيا في الدول النامية وخاصة في دول قارة افريقيا وأسيا، أدت إلى انهيار المكاسب في مجال الأمن الغذائي والتسبب في دفع العديد من تلك الدول إلى حافة المجاعة. أي أن الحروب والصراعات تؤثر على اقتصاد الدولة بشكل مباشر كما تؤثر على حياة الأفراد والأسر التي تعتمد على نشاط زراعي، كما وتتسبب في تعطيل أعمال النقل والتجارة والأسواق، بإضافة إلى تفشي الفقر وفقدان فرص العمل. وازدياد عدد اللاجئين والنازحين في البلدان التي تشهد تصعيد مستمر في حرب ما يجعلهم يعانون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية[4].

[1]– عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع عمان 2015ص15.

[2]– حفيفي صليحة، مشكلتي الغذاء والفقر وعلاقتهما بالتدهور البيئي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، الجزائر سنة 2016 ص203.

[3]– خير الدين تواتي، المرجع سابق، ص65.

[4]– خير الدين تواتي، المرجع سابق، ص69.

رابعا: الوقود الحيوي والنفط

يعرف الوقود الحيوي بأنه الطاقة التي يتم إنتاجها من تحويل كتلة حيوية من خشب ومحاصيل زراعية وغيرها[1]. أما النّفط فهو مادة السائلة لها رائحة خاصة ولونها متنوع بين الأسود والبني، وهي مادة طبيعية تستخرج من جوف الأرض، ذات ملمس لزجة وتختلف بحسب الكثافة والنوعية[2].

يشكل الوقود الحيوي والنفط تهديدا للأمن الغذائي العالمي فبالرغم من أن الوقود الحيوي يعد مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة والنظيفة إلا إنه قد يخلق إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية منافسة بين الغذاء والوقود، إضافة إلى خلق قضايا اجتماعية وسياسية حول تأثيره على المجتمعات المحلية والفقراء، وتأثيره على التنوع البيولوجي والمحيطات نتيجة التوسع في استخدام الأراضي الذي يخلف تدهورا في البيئي[3]. أما بالنسبة للنفط فكونه مصدرا هاما للإيرادات في العديد من البلدان مثل الجزائر قد يشكل الخروج من قطاع المحروقات والتنويع بين الاقتصاد وتطوير القطاعات الأخرى مثل القطاعات الزراعة والصناعة وتحقيق التوازن بينها تحديا للبلاد، إضافة إلى تحديات أخرى مثل مشاكل البيئية من تلوث المحيطات والتربة وتزايد الفجوة الغذائية وغيرها[4].

[1]– الأخضر بن عمر، عبد الكريم بو غزالة امحمد، انتاج الوقود الحيوي، الفرص والمخاطر معا الإشارة إلى حالة الجزائر مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03 2017 ص152.

[2]– امال رحمان، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4 ديسمبر 2008 ص178.

[3]– رجاء عبد الله عيسى، رائد عبد فهد السعدون، الازمة الروسية الاكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01 2023 ص349.

[4]– محمد رجراج، الأزمة النفطية وآثارها على الأمن الغذائي حالة الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 5 العدد 2 جوان 2012 ص457.

المبحث الثاني

استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يعد ضمان تحقيق الأمن الغذائي من بين المهمات الذي بذلت فيها الدول والمنظمات فيها جهودا كبيرة، حيث نجد أنفسنا أمام تحديات متعددة تتطلب استراتيجيات متنوعة للتغلب عليها، والأمن الغذائي موضوع حيوي لارتباطه بحقوق الإنسان الأساسية واستقرار المجتمعات. تتضمن الاستراتيجيات المقترحة تعزيز الإنتاج الغذائي عن طريق سياسة التنمية الزراعية وتنويع المصادر، وتعزيز التجارة وتوجيه الاستثمار عن طريق سياسات التنمية الاقتصادية.

كما تلعب الإدارة دورا مهما في تحقيق ما سبق عن طريق التدخل والمبادرة بما تملكه من سيادة وسلطة، حيث تتحمل مسؤولية تنسيق الجهود وتوجيه السياسات والإجراءات ضمان توفير الغذاء بشكل مستدام عن طريق استعمال أساليبها وامتيازاتها في تحقيق المصلحة العامة.

سأتطرق في هذا المبحث إلى سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في المطلب الأول، ثم دور الإدارة في حماية الأمن الغذائي في المطلب الثاني.

المطلب الأول

سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يعكس الأمن الغذائي في الجزائر أهمية قصوى للمجتمع، حيث أن الجزائر من البلدان التي تمتلك مواردا زراعية غنية ولكنها تواجه تحديات عديدة تعيق تحقيق أمنها الغذائي بشكل كامل ومستدام، لذا اعتمدت الجزائر على العديد من السياسات الإصلاحية والإجراءات في العديد من المجالات الاقتصادية والفلاحية وغيرها، وذلك من أجل الوصول إلى الأمن الغذائي والتي تجسدت في السياسة التنمية بالزراعة والسياسات الاقتصادية المختلفة الأخرى.

سأشير في هذا المطلب إلى سياسة التنمية الزراعية في الفرع الأوّل، ثم سياسات التنمية الاقتصادية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: سياسة التنمية الزراعية

تمثل سياسة التنمية الزراعية جزءا أساسيا من استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة في العديد من الدول، وأيضا أحد قواعد مسار تحقيق التنمية الشاملة التي تسعى للقضاء التدريجي على العجز الغذائي، إضافة إلى أن سياسة التنمية الزراعية أداة حيوية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في بلدان النامية، وتلعب دورا هاما في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين معيشة السكان بتركيزها على توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين وتطوير البنى التحتية والحماية القانونية لحقوق ملكية المزارعين.

أولا: التعريف بسياسة التنمية الزراعية

1. المقصود بسياسة التنمية الزراعية

يمكن اعتبار التنمية الزراعية أساسا من أسس تحقيق التنمية الشاملة، حيث تلعب الزراعة دورا حيويا في توفير الغذاء وتحسين مستوى المعيشة، إضافة إلى ذلك، الزراعة مصدر رئيسي للدخل بالنسبة للعديد من الأفراد، وتساهم في تحقيق تراكم الرأس المال وتعزز الاقتصاد المحلي. وبالوِسْع تعريف السياسة الزراعية بأنها مجموعة من الإجراءات والتشريعات المتكاملة، تتخذها السلطة العامة في الدولة بِغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الأهداف غالبا ما تشجع على زيادة الإنتاج وتكثيف الجهود وزيادة الصادرات من أجل تحقيق الأمن الغذائي، ومن ناحية أخرى يجب على الدولة مساعدة المزارعين للتغلب على المعيقات التي تواجههم، كما يتوجب على الدولة الموازنة بين مجموعة أهداف مختلفة[1].

إذن يمكن تعريف التنمية الزراعية بأنها الزيادة أو النمو الإداري في الإنتاج الزراعي والمخطط له بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة المتمثلة في المناهج والسياسات الزراعية، تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الزراعي[2].

[1]– يدو محمد، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06 الجزائر ماي 2012 ص107.

[2]– أميرة جابري، تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة –دراسة ميدانية للخماسي 2010–2014، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة قسم العلوم الاقتصادية، 2016 ص61.

2. أهداف السياسة الزراعية ودورها

تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق أهداف متعددة وهي:

- وضع خطط وبرامج التنمية الزراعية تهدف إلى تطوير استراتيجيات وخطط تعزز من كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق النمو المستدام.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تفعيل السياسة لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية من الأنشطة الزراعية.
- تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي والذي يهدف إلى زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وتلبية احتياجات المجتمع.
- توفير البيئة الصالحة للزراعة بغية الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان استدامة الزراعة.
- تحسين أداء وفاعلية القطاع الزراعي يهدف إلى تحقيق النمو الزراعي والفضاء على الفقر.
- الموازنة بين طلب على الغذاء وإنتاجه يهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات الغذائية والإمكانيات الإنتاجية.
- تأمين الغذاء للمواطنين والقضاء على الجوع والذي يهدف إلى توفير الأمن الغذائي للمجتمع والحد من نقص الغذاء[1].

وتعكس هذه الأهداف أهمية السياسة الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة وضمان استدامة الإنتاج الزراعي.

ثانيا: التحديات والشروط نجاح سياسة تنمية الزراعية

تحقيق الأمن الغذائي تحدي معقد، في ظل المسائل التي تؤثر على السياسة الزراعية في تحقيق أهدافها، ومتمثلة فيما يلي:

[1]– خير الدين تواتي، المرجع السابق، ص82.

- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسة الزراعية وسوء إدارة القطاع الزراع حيث يعد امرا حاسما لتحقيق الأمن الغذائي.
- ندرة الموارد المائية المتجددة حيث تعد المياه عنصر أساسي وجب تطوير استراتيجيات للحفاظ عليها واستخدام المياه بشكل فعال.
- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي وضعف الإنتاج الحيواني.
- ضآلة الاستثمار في مجال القطاع الزراعي حيث يعد الاستثمار في قطاع الزراعة أمر حيوي.
- ضعف مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها وفشلها في توزيع المنتجات بفعالية[1].

يتطلب نجاح السياسة الزراعية توفير مجموعة من العوامل التي تعمل على تنظيمه وتحديد الإطار العام للمقومات الضرورية. هذه العوامل تساهم في إزالة التحديات التي تعيق فعالية السياسة الزراعية، ومن شروط نجاحها ما يلي:

- تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول وتعميق وتطوير علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجية.
- التخطيط الاستراتيجي وذلك بتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لتصنيف الموارد الطبيعية الزراعية على المستوى القومي.
- تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي.
- البحث والابتكار وتطوير تقنيات جديدة في الزراعة.
- التقييم ومراقبة أثر السياسة الزراعية بانتظام ومراقبة وتنفيذها[2].

[1]– يدو محمد، المرجع السابق، ص109.

[2]– يدو محمد، المرجع السابق، ص110.

الفرع الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية

أولا: المقصود بالسياسة الاقتصادية

بقدر ما تلعب السياسة الاقتصادية دورا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، إلا أنها تواجه في البلاد النامية العديد من التحديات في القطاع الزراعي بصفة عامة، وفي إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية الغذائية بصفة خاصة، هذا أدى إلى عدم لحاق معدل الزيادة في الإنتاج الزراعي لمعدلات الطلب على الغذاء. وترتبط سياسة التنمية الاقتصادية بالمزايا النسبية المتاحة لدى الدول النامية، بحيث إذا كان للدولة مزايا نسبية في إنتاج مواد غذائية معينة، فإن التركيز يكون على التنمية الزراعية. أما في حالة عدم توافر مزايا نسبية، تعمل الدولة على توفير حصيلة كافية من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الغذاء وذلك من خلال التنمية الاقتصادية[1].

ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة التوجيهات والقرارات والتصرفات العمومية التي تتخذها الحكومة أو السلطة العامة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي والتحكم به، وتشمل قرارات متنوعة مثل نفقات الدولة والعلاقات الخارجية وغيرها، حيث تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يتم القيام به في مجال الاقتصادي، والمتعلق بالإنتاج والتبادل والاستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال[2]، كما تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام منسجم وهادف تقوم به السلطات العمومية في كافة المجالات الاقتصادية والمتعلق بالإنتاج والاستهلاك وغيرها من الخدمات[3].

ثانيا: أنواع السياسات الاقتصادية

تتمثل أنواع السياسات الاقتصادية في:

[1]– ناصر مراد، سياسات تحقيق الامن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر–مجلة جديد الاقتصاد، العدد 05، الجزائر 2010 ص48.

[2]– فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص98.

[3]– بوشعور رضية، بلمقدام مصطفى السياسة الاقتصادية وتدخل الدولة بين التأييد والمعارضة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت العدد 06، ابريل 2007 ص42.

1: السياسات الاستثمارية

يقصد بالسياسة الاستثمارية الطريقة التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي، وتستهدف الاستثمارات في الزراعة إلى تحقيق الأمن الغذائي بحيث يشمل قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، بالإضافة إلى ذلك الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، واستخدام التقنيات الحديثة وإدخال أنظمة الإنتاج وتقنيات الري المتطورة والعصرية، وتتطلب السياسات الاستثمارية عدة عوامل أهمها:

- إعفاء المنتجين من دفع رسوم جمركية على المواد الأساسية المستخدمة في الإنتاج.
- تيسير الصادرات وتوفير القروض للمنتجين بشكل أسهل ورفع القيود الإدارية.
- توفير العمالة المؤهلة وذات الكفاءة العملية في القطاع الزراعي.
- خفض أسعار الماء والكهرباء ووفرة البنى التحتية والتجهيزات الفلاحية الحديثة لتحسين مردودية الإنتاج وتقليل التكاليف.
- إعطاء الأهمية اللازمة لعنصر الجودة وتقديم مكافآت مالية[1].

2: سياسة التجارة والتسويق وسياسة الأسعار

سياسة التجارة والتسويق هي كل الإجراءات الحكومية والقرارات والتدابير التي تتخذها الحكومات لتنظيم وتشجيع النشاط في كل من المجال التجاري والتسويقي، والتي تؤثر عليهما سواء كان ذلك داخليا أو خارجا. فعلى المستوى الخارجي، تبنت الجزائر سياسة تجارية مبنية على الانفتاح الاقتصادي الموجه وتحرير السوق، وفيما يتعلق بالسلع الغذائية على المستوى الداخلي، فتخضع السلع الغذائية إلى القطاع الخاص حيث يتم شراء المنتج بسعر محدد ويبيعه بسعر تحدده ظروف السوق، وبهذا يحدث تلاعب وتقلبات في الأسعار[2].

أما بنسبة لسياسة الأسعار فيقصد بها مجموعة القواعد والتدابير والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في مجال الأسعار والسياسة السعرية، وتكتسب هذه السياسة أهمية بالغة في

[1]– فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص98.

[2]– فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص99.

توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وتوزيع الإنتاج بين المستهلكين[1]، حيث من خلال سياسة الأسعار تعمل الدولة على ضمان استمرار توفير السلع الغذائية خلال السنة للطبقات الفقيرة التي لا تستطيع الحصول عليه بدخلها المحدود، وذلك عن طريق التأثير في أسعار الغذاء أو دعمها من خلال فرض سعر محدد يعرف بالسعر الجبري، كما تعمل الدولة على استقرار أسعار الغذاء من خلال تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية يستعمل عند ظهور عجز وفي حالة وجود فائض يتوسع المخزون[2].

2: سياسة تنمية الإنتاج الغذائي

سياسة تنمية الإنتاج الغذائي هي مجموعة القرارات والتدابير التي تتخذها الدولة لتطوير القطاع الزراعي، من خلال زيادة المساحات المخصص لإنتاج السلع الغذائية وتنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. وتطبق هذه السياسة في حالة عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية أو وجود احتكارات دولية.

يجب تطبيق سياسة تنمية الإنتاج الغذائي لأنها توفر مزايا نسبية في الإنتاج حتى لا يعرقل الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وفي حالة العكس فإن تحقيق الأمن الغذائي يستدعي التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد مما قد يؤدي إلى انخفاض معدل النمو والتأثير السلبي للتنمية الاقتصادية[3]. هذه السياسة تعكس التوازن بين تحقيق الأمن الغذائي واستدامة النمو الاقتصادي، وتعتبر محورا أساسيا للدول التي تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي، وعليه يجب أن تأخذ الحكومات في الاعتبار العوامل الطبيعية والاقتصادية عند تطبيقها.

4: سياسة الترشيد الغذائي

سياسة الترشيد الغذائي تعد جزءا من جهود تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، تهدف إلى ضبط مستويات الاستهلاك وفقا لإمكانيات المتاحة والاحتياجات الغذائية الملائمة لظروف

[1]– يدو محمد، المرجع السابق، ص109.

[2]– ناصر مراد، المرجع السابق، ص50.

[3]– ناصر مراد، المرجع السابق، ص49.

المجتمع، وتهدف أيضا إلى تحفيز الاستهلاك الذكي للموارد الغذائي وضمان توفير الغذاء بشكل مستدام للمواطنين وتشمل أهمية سياسة الترشيد الغذائي ما يلي:

- توعية المستهلكين من خلال تثقيفهم حول أهمية الصحة والاستهلاك الذكي للغذاء.
- ترشيد دعم السلع الغذائية بحيث تقتصر فقط على السلع الضرورية.
- تحفيز الإنتاج المستدام وترشيد إنتاج السلع الغذائية.
- تعديل أنماط استهلاك الغذاء غير الرشيدة[1].

المطلب الثاني

دور الإدارة في حماية الأمن الغذائي

أصبح دور الإدارة في حماية الأمن الغذائي أمرا بالغا الأهمية في ظل التحديات التي تواجه العالم، حيث يعتمد تأمين الغذاء على مبادرات وجهود الإدارة في حماية الأمن العام ومنه الأمن الغذائي، ويعتمد أيضا على ما تملكه من امتيازات السلطة العامة، لغرض تحقيق الهدف الذي تسمو إليه ألا وهو تحقيق المصلحة العامة وحماية النظام العام في البلاد وإشباع الحاجات العامة من خلال نشاطها الإداري المتمثلة بالمرافق العامة والضبط الإداري.

سأتطرق في هذا المطلب إلى تعريف بوظيفة الإدارة في الفرع الأول، ثم إلى أساليب الإدارة في حماية الأمن الغذائي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التعريف بوظيفة الإدارة في حماية الأمن الغذائي

يقصد بوظيفة الإدارة في حماية الأمن الغذائي الجهود التي تبذلها السلطات التنفيذية والهيئات الإدارية لضمان توفير الغذاء بشكل كافي وآمن للمواطنين، أو يمكن تعريفها بأنها نشاط الإدارة الذي تباشره الهيئات الإدارية بنفسها أو تحت إشرافها ومراقبتها وتوجيهها لغرض إشباع حاجة المواطنين بتوفير الغذاء الكافي والصحي لحماية النظام العام في الدولة، أو إعادته إلى الحالة التي كان عليها، إذا اختل بسبب انعدام الغذاء أو نقصه أو عدم سلامته وصلاحيته

[1]– ناصر مراد، المرجع السابق، ص51.

للاستهلاك من قبل الأفراد، كل ذلك تحقيقا للصالح العام، أي يتوجب على الوزارات والهيئات الإدارية ذات العلاقة بمسألة حماية الأمن الغذائي القيام بدورها ووظيفتها سواء بنفسها أو عن طريق تفويض آخرين للقيام بعملها تحت إشرافها لتحقيق هدفها. وفي حالة تعرض الأمن الغذائي للخطر أو التخوف من انعدام الغذاء، وجب على الإدارة حماية النظام العام عن طريق مجموعة من الأنشطة تقوم بها والمتمثلة في:

– التنظيم ووضع استراتيجيات وخطط لتحقيق الأمن الغذائي بما في ذلك تطوير الزراعة وتحسين الإنتاج والتوزيع.

مراقبة وتنفيذ السياسات والتدابير المتعلقة بالزراعة والتغذية وكيفية تحقيقه.

التطوير ودعم البحث العلمي والتكنلوجي لتحسين إنتاج الغذاء وتوفيره.

قيام الإدارة بتوعية وتثقيف المزارعين والمستهلكين بأهمية الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه[1].

لم ينص الدستور الجزائري 2020 صراحة على موضوع الإدارة وحماية الأمن الغذائي بل اكتفى بالإشارة إليه بشكل غير مباشر، حيث نصت المادة 62 منه على أن السلطات العمومية "تعمل على حماية المستهلكين، بشكل يضمن لهم الأمن والسلامة والصحة وحقوقهم الاقتصادية"[2]. كما تتضمن المادة 63 منه على أن الدولة "تسهر على تمكين المواطن من الحصول على ماء الشرب وتعمل على المحافظة عليه للأجيال القادمة"، فيبدو واضحا أن نص المادتين يشير إلى وظيفة الإدارة في حماية المستهلكين وتوفير الأمن والسلامة والصحة لهم ويتجلى ذلك في تحقيق الأمن الغذائي[3].

الفرع الثاني: أساليب الإدارة في حماية الأمن الغذائي

يتوجب على الإدارة العامة تنفيذ وتحقيق مسؤولياتها ومهامها المنوطة لتحقيق الرفاهية العامة، وتبني أساليب إدارية شاملة لتحقيقه. في هذا السياق نعتبر السياسات الغذائية

[1]– سجى محمد عباس، وظيفة الإدارة في حماية الأمن الغذائي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد07 العدد 01، العراق، جانفي 2023 ص3705.

[2]– انظر المادة 62 للتعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية العدد 82.

[3]– انظر المادة 63، مرجع سابق.

والتشريعات أساسية لتوجيه القطاع الغذائي نحو الامتثال لمعايير السلامة والجودة، حيث تلعب القرارات التنظيمية والفردية دورا هاما في حماية الأمن الغذائي كونها تساهم في تحديد المعايير والسياسات والإجراءات التي تضمن سلامة الغذاء وجودته.

أولا: القرارات الإدارية ودورها في حماية الأمن الغذائي

هي عبارة عن مجموعة من القرارات الإدارية الفردية التي تصدرها السلطة الإدارية المختصة لهدف الحفاظ على النظام العام[1]، ولها عدة صور حيث تنقسم القرارت الادارية إلى قرارات تنظيمية وأخرى فردية ولكل منهما دور في حماية الأمن الغذائي.

1: القرارات التنظيمية ودورها في حماية الأمن الغذائي

تعرف القرارت التنظيمية التي تتخذها الإدارة بأنها القواعد العامة الموضوعية المجردة التي تنظم النشاط الفردي والحريات الفردية بوضع قيود اللازمة للحفاظ على النظام العام، وتتخذ القرارات التنظيمية صور عدة منها:

أ: الحظر والالزام

الحظر والإلزام هما وسيلتان قانونيتان تلجإ إليهما الإدارة المختصة لحماية الأمن الغذائي وضمان الحفاظ عليه.

أما الحظر فهو منع القيام بإجراء أو ممارسة نشاط محدد منعا كليا أو جزئيا[2]. وينقسم الحظر إلى نوعين: حظر مطلق وحظر نسبي، ويختلفان حسب حدة المنع، ومن أمثلة الحظر لحماية الأمن الغذائي: منع تشييد المباني في المناطق الزراعية، منع قطع الأشجار المعمرة في مناطق العامة وغيرها. أما الإلزام فهو أسلوب لأمر وإلزام الأفراد والجهات والمنشئات بالقيام بعمل إيجابي. ويقوم على إلزام الأفراد بالقيام بأعمال معينة أو الامتناع عن عمل من شأنه أن

[1]– أحمد لكحل، مرجع سابق، ص195.

[2]– سجى محمد عباس، المرجع السابق، ص 3725.

يضر بالأمن الغذائي، وهو عكس الحظر[1]، ومن أمثلته: إلزام المؤسسات التربوية بإدخال الثقافة والتربية البيئية في مناهجها الدراسية[2].

ب: الترخيص والإخطار

الترخيص هو الإذن والقرار الذي تصدره الإدارة المختصة مضمونه السماح لأحد الأفراد بمزاولة نشاط معين بشكل حصري له، بحيث لا يمكن ممارسته من غير هذا الإذن من قبل لأفراد آخرين. ويُمنح الترخيص وفق شروط اللازمة المحددة في القانون[3]، ويمكن أن يكون الترخيص لممارسة نشاط غير محظور أصلا أو لممارسة نشاط محظور. تكمن الفكرة من فرض الترخيص تمكين سلطة الإدارة من التدخل مسبقا في نشاطات الأفراد لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المجتمع، إذن يعد الترخيص أداة ضبط تستخدم لتنظيم الحريات ونشاطات الفردية في مجالات مختلفة بما في ذلك حماية البيئة وحماية الأمن الغذائي، ويستهدف الترخيص حماية الأمن الغذائي ومنح التراخيص المتعلقة بإقامة المشروعات الغذائية او تراخيص بناء الأراضي الزراعية[4].

الإخطار هو من بين الإجراءات التي تمتلكها جهة الإدارة، وهو إبلاغ الفرد بنشاطه في حالة لم يكن محظور للسلطة المختصة قبل أو خلال ممارسته لنشاطه قبل مدة معينة، لكي تستطيع الإدارة المختصة أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية النظام العام، والإخطار أو الإبلاغ نوعان إما إخطار مسبق ويكون أمرا لازما قبل ممارسة النشاط، أو إخطار لاحق ويكون خلال مدة معينة يحددها القانون، ومن الأمثلة عن الأخطار بنوعيه نجد:

الإخطار المسبق لكافة الأغذية المستوردة الخاضعة للنظام العام.

[1]– مريم لبيد، أحمد بن علية، مفهوم وآليات الضبط الإداري البيئي في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية المجلد 06، العدد 03، سبتمبر 2021 ص 1344.

[2]– سجى محمد عباس، المرجع السابق ص3727.

[3]– بكوش حليمة، الضبط الإداري البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار 2015–2016 ص9.

[4]– سجى محمد عباس، المرجع السابق، ص3728.

الإخطار اللاحق للإبلاغ عن فتح المطاعم تقدم وجبات غذائية للأفراد للتأكد من شروط الصحة والسلامة[1].

ج: تنظيم النشاط والترغيب

تنظيم النشاط هو قيام الإدارة بتنظيم النشاطات الفردية عن طريق قرارات ضبطية من حيث كيفية الممارسة وحدود هذا النشاط، حيث تلجأ الإدارة في حالة الخطر بإيقاف النشاط حتى يتم تنفيذ الشروط، ومن الأمثلة على هذا النوع في حماية الأمن الغذائي، الاشتراطات الصحية التي توضع للمحال العامة مثل المطاعم والمقاهي وغيرها[2].

أما الترغيب فهو قيام الإدارة المختصة بتقديم مزايا مادية ومعنوية للأفراد التي تقوم بأعمال معينة، يقدر القانون أهميتها في حماية الأمن الغذائي أو البيئة وغيرها من المجالات من أمثلتها: مزايا منح مساعدات المادية أو الإتاوات المالية أو الإعفاءات الضريبة وغيرها لأصحاب الأراضي الزراعية والمستثمرين في إنتاج السلع الغذائية[3].

2: القرارات الفردية الإدارية

يمكن تعريف القرارت الفردية الإدارية بأنها تلك القرارات التي تصدر عن الجهات الإدارية والمتعلقة بفرد معين أي بمركز قانوني ذاتي وشخصي، مثل قرار تعيين الوالي والموظف، قد تلجأ هيئات الإدارة إلى إصدار قرارات إدارية، أو أوامر إدارية فردية لتطبق على فرد أو أفراد معينين بذواتهم، أو حالة معينة من أجل المحافظة على النظام العام ومنه حماية الأمن الغذائي. ومن الأمثلة على القرارت الفردية التي تتخذها الإدارة من أجل حماية الأمن الغذائي القرارت الصادرة بمنع الأشخاص من البناء في الأراضي الزراعية أو الصيد في أماكن معينة[4].

[1]– سجى محمد عباس، المرجع السابق، ص3727.

[2]– سجى محمد عباس، المرجع السابق، ص3730.

[3]– بكوش حليمة، الضبط الإداري البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار 2015–2016 ص32.

[4]– سجى محمد عباس، المرجع السابق، ص3732.

ثانيا: التنفيذ المباشر والجزاء الإداري في حماية الأمن الغذائي

1: التنفيذ المباشر

يحق للإدارة استخدام القوة المادية بغية منع الانحراف عن النظام العام وضمان احترام الأفراد للقوانين، دون أن تلجأ للقضاء الذي غالبا ما يتسم ببطء إجراءاته[1]، حيث يعرف التنفيذ المباشر بأنه الإجراءات والسياسات التي تلجأ لها الإدارة باستخدام القوة المادية لجبر الأفراد على تنفيذ القوانين واللوائح، أو الأنظمة والقرارات الإدارية لمنع الإخلال بالنظام العام. أو هو حق الإدارة في تنفيذ قراراتها جبرا إذا لم ينفذ الأفراد طواعية أو هي الوسيلة العملية التي تبررها ضرورة ضمان طاعة القانون عند عدم وجود إجراء أخر، حيث يعد هذا الأخير امتياز في يد الإدارة، أما في مجال حماية الأمن الغذائي فإن التنفيذ المباشر يمثل جانب مهم لضمان توفير الغذاء الآمن والمستدام للمجتمع عن طريق تنفيذ البرامج الزراعية والتغذية، وتوزيع المواد الغذائية، وتطوير البينية التحتية للزراعة والتخزين وغيرها[2].

ويمكن تقسيم حالات التنفيذ المباشر إلى ثلاث حالات، وهي:

حالة الإجازة الصريحة: ويقصد بها وجود نص قانوني يجيز للإدارة استعمال امتياز التنفيذ المباشر، حيث يخول المشرع لجهة إدارية تنفيذ قرارتها دون اللجوء إلى القضاء إذا كان الموضوع يشكل خطرا ويتطلب سرعة، حيث يمكن للإدارة في مجال حماية الأمن الغذائي إصدار قرار بوقف عمل المنشآت أو المعامل غير المصنفة، التي يمكن أن تشكل خطرا على تلوث البيئة وتغيير المناخي أو التسبب بالتصحر والتي يعود ضررها على إنتاجية المواد الزراعية والغذاء.

حالة وجود نص من دون جزاء: وهي الحالة عدم وجود وسيلة قانونية تلزم الرافض لتنفيذ القرار الإدارة على تنفيذه، أي انعدام الجزاء للممتنعين عن تنفيذ الأوامر سواء كان طوعا أو تمردا على الإدارة، وعدم وجود أسلوب آخر لحمل الأفراد على تنفيذ هذه الأوامر غير التنفيذ المباشر، حيث تلجأ الإدارة إلى التنفيذ المباشر في هذه الحالة لتكفل احترام النصوص القانونية.

[1]– أحمد لكحل، المرجع السابق، ص196.

[2]– سجى محمد عباس، المرجع السابق، ص3735.

حالة الضرورة: في هذه الحالة تجد الإدارة نفسها أمام خطر يقتضي منها التدخل السريع للحفاظ على النظام العام إذا ترتب عن الانتظار أخطار جسيمة، حيث يجوز للإدارة في هذه الحالة أن تلجأ إلى التنفيذ المباشر[1].

2: الجزاء الإداري

يعرف الجزاء الإداري بأنه تطبيق العقوبات والإجراءات ضد الأفراد المخالفين للقوانين واللوائح بهدف ردع هذه الأفعال، ويقصد به أيضا التدابير التي تتخذها الهيئات الإدارية ضد المخالفين للنصوص القانونية والأنظمة منها المتعلقة بالأمن الغذائي، بهدف حماية النظام العام ومنه حماية الأمن الغذائي، ويتخذ الجزاء الإداري الذي تفرضه الإدارة صورا عديدة يمكن تقسيمها لنوعين الجزاءات الإدارية المالية وغير المالية[2].

أ: الجزاءات الإدارية المالية

فالجزاءات الإدارية المالية يراد بها الجزاءات التي تفرض أو تقع مباشرة على الذمة المالية للمخالف دون المساس بجسمه أو حريته، وأهم صورتين لها: الأولى الغرامة الإدارية، وهي عبارة عن مبلغ من النقود تفرضه السلطة الإدارية المختصة على المخالفين كعقوبة، من مزاياها أنها تحقق سرعة الردع و تخفف الضغط على الهيئات القضائية، أما الثانية فالمصادرة الادارية، وهي الاستيلاء ونزع المال جبرا بغير مقابل من قبل الإدارة وهي عينية دائما وإن انصبت على قدر معين من المال، وقد تكون المصادرة الإدارية منصبة على الأشياء محرمة في ذاتها كمصادرة المواد الغذائية المستوردة بشكل غير قانوني[3].

ب: الجزاءات الإدارية غير مالية

إضافة إلى فرض الغرامة الإدارية، يمكن للسلطة الإدارية فرض جزاءات أخرى غير مالية، هذه الجزاءات الإدارية غير المالية هي الجزاءات التي تصيب مصدر الضرر في ذمته

[1]– سجى محمد عباس، المرجع السابق، ص3738.

[2]– سجى محمد عباس، مرجع سابق، ص3738.

[3]– بكوش حليمة، الضبط الإداري البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار 2015–2016 ص66.

المالية بشكل غير مباشر، ويكون تأثيرها في نشاط المشروح أو أرباحه. وهناك عدة صور لهذه الجزاءات غير المالية كالإنذار والتنبيه والذي يعد من أخف وأبسط الجزاءات الإدارية التي يمكن فرضها على من يخالف الأحكام، ويكون الإنذار بتوجيه رسالة محررة إلى المخالفين مبين مدى خطورة الأفعال. الغلق المؤقت وإيقاف العمل وهو أسلوب أشد من سابقيه، حيث يتم غلق هذه المنشآت أو المصانع التي تستمر في مخالفاتها رغم التنبيه. ومن صور الجزاءات غير مالية إلغاء الترخيص والذي يعد من أشد أنواع الجزاءات الإدارية التي يمكن فرضها من قبل الإدارة على المنشآت أو المصانع والمشاريع المخالفة، إذ يتم الغاء الترخيص الإداري الممنوح لها من قبل الإدارة إذا أصبح استمرار المشروع يشكل خطرا داهما وخسائر معتبرة على النظام العام ومنه الأمن الغذائي بصورة خاصة[1].

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من هذا الفصل أن لتحقيق الأمن الغذائي يتوجب مواجه العديد من التحديات والمعيقات، تشمل هذه التحديات التلوث والتدهور البيئي والتغيرات المناخية ونشاطات الإنسان وزيادة الطلب على الغذاء وتقلبات الاقتصادية وغيرها من المعيقات. ولتحقيق الأمن الغذائي وتجاوز هذه المعيقات يتطلب الأمر تبني سياسات إصلاحية في القطاعين الزراعي والاقتصادي، وفيما يتعلق بدور الإدارة فإن حماية الأمن الغذائي يتطلب منها استخدام امتيازاتها في تنفيذ سياسات الاستراتيجية والاقتصادية والإدارية لتحقيق هدفها في حفظ النظام العام ومنه حماية وتعزيز الأمن الغذائي لمستقبل صحي ومزدهر للأجيال القادمة.

[1]– سجى محمد عباس، مرجع سابق، ص3741.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد تفصيل دراستنا المتعلقة حول الأمن الغذائي المستدام نصل إلى ما يمكن إجمال قوله في أن الأمن الغذائي يمثل جوهرا حيويا للدول بمختلف مستوياتها، فهو لا يتعلق بدولة أو مجموعة دول معينة دون أخرى، إنّه تحد عالمي بقدر ما هو تحد محلي. كما يتجلى مفهومه في الجهود الرامية إلى توفير ما يكفي من الطعام الآمن والمغذي للبشر أفرادا كانوا أو مجتمعات، بشكل مستدام دون القلق من زواله مع توفير الفرص اللازمة للتغذية الصحية وكذلك العمل على تطوير النمط الاستهلاكي للأفراد وسن القوانين والتشريعات المناسبة.

ولقيام الأمن الغذائي وانتشاره يجب توفر عدة ركائز ومقومات ينهض عليها، هذه الركائز تتمثل في قدرات وخصائص الدولة بدءا من إمكانياتها الطبيعية المتاحة كالموارد الفلاحية والثروة الحيوانية والمائية، وصولا إلى إمكانياتها البشرية كتوفير إدارة حكيمة لهذه الموارد. مع ذلك، تحقيق الأمن الغذائي تحدده عدة عوامل مؤثرة عليه، فتراجع الأراضي الصالحة للزراعة وتزايد عدد سكان بشكل يفوق قدرة الإنتاج الزراعية، قلة الاستثمار الخاص والعام في القطاع الزراعي ونقص التكنولوجيا المعاصرة، كما أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية تؤدي إلى توسيع الفجوة الغذائية وفقدان الأمن الغذائي وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة.

إن تقييم وضعية الأمن الغذائي لأي دولة يستند إلى مجموعة من المؤشرات التي تعكس وضعية الغذاء على مستوى العالم، وهي مؤشرات تساعد على توجيه وتطويع سياسات الأمن الغذائي والتغذية، وتحدد أولويتها وكذا تقديم صورة شاملة وأكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في أي بلد، ومنه فالأمن الغذائي يحمل أولوية وطنية نظرا لكونه مرآة تعكس حالة الأفراد وما يحمله من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بالنسبة إلى الدولة والتي تحدد مدى اقتراب هذه الأخيرة من تحقيق أمنها الغذائي.

تتركز تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في عدة جوانب، وتشمل الجوانب المتعلقة بالبيئة المباشرة وغير المباشرة تأثيرات ناجمة عن التلوث البيئي وتدهوره والتغيرات المناخية وغيرها من الظواهر التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى جوانب أخرى

الخاتمة:

كالتحديات المتعلقة بطبيعة الأراضي الزراعية وإدارة الموارد المائية وضعف الترابط بين القطاع الصناعي والزراعي، إضافة عوامل اقتصادية وسياسية كضعف الاستثمار، الفقر، البطالة والحروب والنزاعات الإقليمية، كلها عوامل تُحد من قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء بشكل كافي.

وللتغلب على التحديات سالفة الذكر ينبغي على الجزائر تبني استراتيجيات شاملة للقطاعين الزراعية والاقتصادي، وذلك عن طريق عدة سياسات تتمثل في تعزيز الإنتاج الزراعي وتنوع محاصيله وتعزيز البنى التحتية وتحسين إدارة الموارد المائية واستعمال التكنولوجيا الحديثة. أما من ناحية القطاع الاقتصادي، فيتوجب تعزيز الاستثمار وتعزيز الوعي والترشيد الغذائي، مراقبة الأسعار والتسويق والصناعة الغذائية وغيرها. ولتحقيق هذه الاستراتيجيات يتوجب على الإدارة القيام بدورها في حماية الأمن الغذائي عن طريق استعمال امتيازها وأساليبها في تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق هدفها الأساسي في حفظ النظام العام.

أهم النتائج

- الأمن الغذائي هو أن يشعر الناس في كافة أنحاء العالم، بالإطمئنان دون الخوف من زواله.
- يؤدي تطوير القطاع الزراعي، والحفاظ على التنوع البيولوجي في النباتات والحيوانات المستخدمة، الى ضمان استمرارية إنتاج الغذاء، أضف على ذلك استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة عالية عن طريق إدارة حكيمة ورشيدة.
- تزايد عدد التحديات التي تواجه تحقيق اهداف الأمن الغذائي المستدام مع تزايد التدابير المتخذة لاحتوائه.
- توفر الإمكانيات والجهود المبذولة من طرف الدوله لتحقيق الأمن الغذائي معا اعتماد بشكل كبير على الأستراد من اجل تلبية حاجات الأفراد.
- للتلوث والتدهور البيئي أثار سلبية على حقوق الانسان الأساسية، من حق في الحياة والصحة والحق في الغذاء الكافي ومستوى معيشي لائق.

- للإدارة دور هام في حماية الأمن الغذائي، يشمل عدة جوانب منها وضع السياسات والتشريعات الهادفة، وخطط استراتيجية، وصولا الى المراقبة والتوعية.

أهم المقترحات

- ضرورة توفير المناخ المناسب في جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية من قبل الدولة، من اجل تحقيق الاكتفاء الغذائي وتحقيق الاستدامة.
- عدم التهاون مع التحديات البيئية، والعمل على معالجتها بأسرع وقت ممكن.
- الوقوف إلى الجانب الفلاحين من الجانب التقني والتكويني والتوعي بما يضمن تحقيق الإنتاج المسطر لتوفير الغذاء.
- العمل على تطوير قطاع الصناعات الغذائية المحلية، والعمل على تعزيز التنمية الزراعية والاقتصادية للبلاد.
- اعتماد إجراءات مالية، تهدف إلى تثمين العمل الفلاحي للمواطنين، معا تحفيز اليد العاملة المؤهلة.
- تعزيز التعاون بين جميع الفاعلين الرئيسين المسؤولين عن تحقيق الامن الغذائي، من حكومة وقطاع خاص وغيرهم، بهدف الوصول إلى تكامل، وتحقيق أهدافهم المشتركة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-باللغة العربية:

أ- الكتب:

- إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة اهم قضايا العصر المشكلة والحل، دار الكتاب الحديث القاهرة مصر، 2002.
- احمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار الهومة، الجزائر 2016.
- احمد جابر بدران، اقتصاد البيئة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية، القاهرة مصر 2013.
- حامد الريفي اقتصاديات البيئة مشكلات البيئة – التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصرية 2015.
- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر 2014.
- طارق غنيمي، الحماية القانونية للبيئة من أخطار النفايات في ضوء القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2022.
- عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع عمان 2015.
- عبد الكريم ميهوبي، التغيرات المناخية الاسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية، القبة الجزائر،2011.
- ميلود موسعي، التلوث البيئي، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 4، 2015.

ب- الرسائل الجامعية:

ب-1-أطروحات الدكتوراه:

- زرارقة عيسى، أثر التدهور البيئي على الحق في التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص القانون البيئي كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت 2021/2020.

- فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2013/2012.
- كينة عبد الحفيظ، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ضل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 سنة 2021/2020.

ب-2-رسائل ماجستير:

- أميرة جابري، تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة قسم العلوم الاقتصادية، 2016.
- بطاش عبلة، التدهور البيئي واشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف 2013/ 2014.
- رائد محمد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الفقه والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن 2000-2001.
- محمد عبد الله الختاتنة، العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي بالمملكة الأردنية الهاشمية 1980-2012، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد قسم الاقتصاديات المال والاعمال، كلية الدراسات العليا جامعة مؤتة 2015.
- مرياح فاطمة الزهراء، سوء التغذية لدى المتمدرس وعلاقته بالتحصيل الدراسي مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص الصحة والتكيف الدراسي قسم علم النفس وعلوم التربية جامعة وهران سنة 2012/2011.

ب-3-مذكرات الماستر:

– بكوش حليمة، الضبط الإداري البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار 2016/2015.

– بوخامة رميساء، عبداوي خلود، استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، تخصص قانون اعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر 2022/2021.

– بسمة حجام، العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة (1980–2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي، ام البواقي، الجزائر 2020/2019.

– خير دين تواتي، الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019/2018.

ب–4–المقالات:

- الأخضر بن عمر، عبد الكريم بوغزالة امحمد، إنتاج الوقود الحيوي، الفرص والمخاطر معا الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03 2017.
- امال رحمان، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4 ديسمبر 2008.
- بن شيخ مريم، جعفر حمزة، تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01 2022.
- بن نورين زين الدين، ودان بوعبدالله، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر مجلة دفاتر بوادكس، العدد 02 جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر.بوبكير أمال، الجزائر بين تحقيق الأمن الغذائي المستدام او السيادة الغذائية دراسة تقييمية لفترة 1998–2018، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد 01، 2023.
- بوشعور رضية، بلمقدام مصطفى السياسة الاقتصادية وتدخل الدولة بين التأييد والمعارضة مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 06، ابريل 2007.

- حفاظ أمين بوزيدي، عبد الرزاق بن زاوي، تحليل أثر الصناعات الغذائية على القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في تخفيف من حدة مشكلة الغذاء على ضوء برنامج الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، مجلة التكامل الاقتصادي مجلد08، العدد1.
- حفيفي صليحة، مشكلتي الغذاء والفقر وعلاقتهما بالتدهور البيئي في الدول العربية مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، الجزائر سنة 2016.
- رجاء عبد الله عيسى، رائد عبد فهد السعدون، الازمة الروسية الاكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01 2023.
- رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 13، جامعة سطيف1 2015.
- سجى محمد عباس، وظيفة الإدارة في حماية الأمن الغذائي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، العراق، جانفي 2023.
- على مكيد، فريدة بن عياد، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة البحوث والدراسات العلمية عدد12، 2018.
- عمر بعزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر، والتهديدات في إطار العولمة، الفكر البرلماني، مجلس الامة، العدد السادس، الجزائر، جويلية 2004.
- فتحي معيفي، تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 04 سنة 2019
- محمد رجراج، الأزمة النفطية وآثارها على الأمن الغذائي حالة الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 5 العدد 2 جوان، 2012.
- مراد كريمة، بن حمود سكينة، اليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2016) مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02 أكتوبر 2021.

- مريم لبيد، أحمد بن علية، مفهوم وآليات الضبط الإداري البيئي في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية المجلد 06، العدد 03، سبتمبر 2021.
- ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر – مجلة جديد الاقتصاد عدد05 ديسمبر2010.
- هاجر خلالفة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، دفاتر المتوسط جامعة باجي مختار عنابة المجلد 2، العدد 1، 2015.
- هبة يوسف، تفكيك إطار الإجماع حول مفهوم الأمن الغذائي لمناقشة الحالة الاستراتيجية الزراعية للجزائر في خطاب الإعلامي، أوراق المجلة الدولية للدراسة الأدبية والإنسانية المجلد 03 العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر.
- يدو محمد، دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06 الجزائر ماي 2012.
- يوسفي معمر. بقنيش عثمان، مساعي تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ضل تداعيات تحرير التجارة الدولية مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية العدد 13، جامعة مستغانم 2018/01/10.

ب–5–المداخلات

- غنيمي طارق، تحديات الأمن الغذائي في ظل مخاطر التغيرات المناخية مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حضوري وعبر تقنية التحاضر عن بعد كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 01 يوم 18 أكتوبر 2023.
- غنيمي طارق، خالد فتيحة، الاتزان البيئي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي المستدام مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني حضوري عن بعد حول متطلبات الأمن الغذائي المستدام في ضل احكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسة جامعة البليدة 02، ماي 2023.

ب–6–مواقع الويب

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم " تقرير صادر من مجموعة خبراء https://www.fao 2024/04/18.

ج-القوانين والمراسيم:

- التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية العدد 82
- القانون رقم10/03 مؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43 الصادرة 20 يوليو 2003.
- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 1شعبان عام 1429 الموافق ل3 اوت 2008 الذي يتضمن التوجيه الفلاحي الجريدة الرسمية العدد 46، الصادرة بتاريخ 8 شعبان 1429 الموافق 10 اوت 2008.
- مرسوم رئاسي، رقم 99/93، المؤرخ في 1993/04/10، المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24.

الفهرس

الفهرس الموضوعات

الشكر: .....أ
الإهداء: .....ب
الشكر: .....ج
الإهداء: .....د
مقدّمة: 02
الفصل الأول: مدخل معرفي للأمن الغذائي 06
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي 07
المطلب الأول: ماهية الأمن الغذائي 07
الفرع الأول: الأمن الغذائي لغة واصطلاحا.....08
أولا: تعريف الأمن الغذائي لغة.....08
ثانيا: تعريف الأمن الغذائي اصطلاحا.....09
الفرع الثاني: أنواع الأمن الغذائي وعناصره 14
أولا: أنواع الأمن الغذائي..... 14
ثانيا: عناصر الأمن الغذائي..... 15
المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة في الأمن الغذائي في الجزائر16
الفرع الأول: مقومات الأمن الغذائي.....16
أولا: الموارد الزراعية وفلاحية الصالحة..... 17
ثانيا: الثروة الحيوانية..... 17
ثالثا: الأمن المائي..... 18
رابعا: الإدارة الرشيدة..... 18
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي..... 18

أولا: العوامل الطبيعية.....19
ثانيا: العوامل الديمغرافية.....19
ثالثا: العوامل السياسية.....20
رابعا: العوامل لمالية.....20
خامسا: العوامل التكنولوجية.....20
المبحث الثاني: مؤشرات وأبعاد الأمن الغذائي.....21
المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي.....21
الفرع الأول: مؤشرات القدرة على الحصول على الغذاء ومؤشرات الكفاية 22
الفرع الثاني: مؤشر توفر الغذاء وجودة وسلامة الغذاء.....23
الفرع الثالث: مؤشر استقرار امدادات الغذاء ومؤشر نقص الغذاء.....23
الفرع الرابع: مؤشر الأمن الغذائي العالمي 24
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي 25
الفرع الأول: البعد الاقتصادي والسياسي للأمن الغذائي.....25
أولا: البعد الاقتصادي للأمن الغذائي 26
ثانيا: البعد السياسي للأمن الغذائي.....26
الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية والثقافية والزمنية للأمن الغذائي.....27
أولا: البعد الاجتماعي.....28
ثانيا: البعد الثقافي 29
الفرع الثالث: البعد الزمني للأمن الغذائي 30
الفصل الثاني: تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والاستراتيجيات المتبعة للتصدي لها.....32
المبحث الأول: التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي..... 33

المطلب الأول: التحديات المتعلقة بالبيئية التي تواجه الجزائر..... 33
الفرع الأول: المقصود بالتلوث البيئي وأثره في توفير الغذاء..... 34
أولا: تعريف التلوث البيئي ومظاهره 34
ثانيا: أثر التلوث البيئي على تحقيق الأمن الغذائي.....36
الفرع الثاني: التدهور البيئي والتغيير المناخي وتداعياته على الأمن الغذائي 37
أولا: مفهوم التدهور البيئي وأثره على توفير الغذاء.....37
ثانيا: أثر التدهور البيئي على القطاع الزراعي وعلى توفير الغذاء.....40
المطلب الثاني: التحديات الزراعية والصناعية والسياسية التي تواجه الجزائر.....41
الفرع الأول: اتحديات التي تواجه قطاع الزراعة.....41
أولا: تحديات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية.....41
ثانيا: تحديات تتعلق بالموارد المائية..... 42
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الصناعة الغذائية 42
أولا: دور الصناعة الغذائية 43
ثانيا: التحديات التي تواجه الصناعة الغذائية 44
الفرع الثالث: التحديات الاقتصادية والسياسية.....45
أولا: التأخر الاقتصادي 46
ثانيا: الفقر.....46
ثالثا: الحروب والنزاعات 47
رابعا: الوقود الحيوي والنفط 47
المبحث الثاني: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....48
المطلب الاول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....49
الفرع الأول: سياسة التنمية الزراعية.....49

أولا: التعريف بسياسة التنمية الزراعية.....49
ثانيا: التحديات والشروط نجاح سياسة تنمية الزراعية..... 51
الفرع الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية 52
أولا: المقصود بالسياسة الاقتصادية.....52
ثانيا: أنواع السياسات الاقتصادية 53
المطلب الثاني: دور الإدارة في حماية الأمن الغذائي.....55
الفرع الأول: التعريف بوظيفة الإدارة في حماية الأمن الغذائي.....56
الفرع الثاني: أساليب الإدارة في حماية الأمن الغذائي.....57
أولا: القرارات الإدارية ودورها في حماية الأمن الغذائي.....57
ثانيا: التنفيذ المباشر والجزاء الإداري في حماية الأمن الغذائي..... 6
الخاتمة: 68
قائمة المراجع:.....67
الفهرس: 74